

فهرس

٢	إعداد اتفاق تداول خاص بالزبائن
٣	المعاني - تفسير المصطلحات
٤	الإعتراف بالمخاطر
٤	الخدمات
١٠	أعمال التداول بين الشركة والعميل
١٢	الضمانات، والضمانات الإضافية، والدفع، والتسليم
١٣	التداول الخاضع لضمانات
١٣	الحسابات
١٤	العمولات، والرسوم، والتكاليف الأخرى
١٥	الفائدة وتحويل العملات
١٦	إتفاق تعهد
١٦	إتفاق تصفية الأرباح
١٦	صنع السوق
١٨	التجميع والتقسيم
١٨	تضارب المصالح
١٨	الجهة المقابلة في الشركة والوسطاء الماليين
١٩	التقصير وسبل العلاج
٢٠	كفالات المتداول والعروض
٢١	السرية وكشف الشركة عن المعلومات
٢٢-٢١	التعديلات/الإنهاء
٢٢	الشكاوى والنزاعات
٢٢	القانون السائد واختيار دائرة الإختصاص
٢٤	بيان الإفصاح عن المخاطر
٢٦	قرار الشركات والتعويض
٢٦	حسابات الشراكة (عامّة أو محدودة)
٢٨	تعليمات حول فتح الحساب
٢٩	وكالة
٣١	معلومات شخصية



الشركة العربية الدولية للإنماء والإستثمار ش.م.ل. SAL .A.I.D.I

إتفاق التداول

إن هذا الإتفاق هو عقد شرعي، يُرجى قراءته بدقة.

هذا عقد شرعي بين الشركة العربية الدولية للإنماء والإستثمار ش.م.ل. ("الشركة") والخلفاء، والمتنازل لهم، والفريق (أو الفرقاء)، متّفي هذا العقد.

لا تضمن أن العمل بهذه التوصيات يلغي المخاطر المتأصلة في تداول العملات. إن أي توصية تتعلق بالسوق، أو معلومات مزودة من قبل الشركة، لا تشكل عرض شراء أو بيع، أو إلتماساً لعرض بيع أو شراء أي صفقة خاصة بالـ "OTC" (الغاء مسؤولية الشركة) أو غيرها.

٤. يدرك العميل بأن الشركة لا تعطي المسؤولين عن الحسابات لديها حرية التصرف أو إدارة حساب الـ "OTC" أو غيرها من الحسابات، أو حيازة وكالة على الحسابات المفتوحة لدى الشركة إلا في حال وافق عليها المدير التنفيذي للشركة، وذلك بعد تسلم الشركة المستندات الضرورية وموافقتها عليها. وفي حال تم التداول في حساب العميل من دون تفويضه، على هذا الأخير أن يبلغ المدير عن الموظف المسؤول في الشركة.

٥. تتطلب سياسات الضمانات في الشركة وجوب تزويد الأموال لضمان حساب العميل على وجه صحيح. وقد تؤول الضمانات غير الكافية إلى تصفية أي أوضاع مفتوحة تؤدي إلى خسارة. كما تحتفظ الشركة بحق رفض أي طلبية.

٦. يدرك المتداول أن عليه مراجعة التقارير المتعلقة بأعمال تداوله المروّدة له من قبل الشركة بدقة. وفي ما يتعلق باتفاق المتداول، تعتبر كافة تقارير التنفيذ نهائية في غضون أربعة وعشرين ساعة (٢٤). وتعتبر كافة بيانات الحساب نهائية في غضون نهار (١). إلا في حال قّدم المتداول إلى المدير التنفيذي للشركة في مركزها الرئيسي اعتراضاً خطياً على هذه التقارير في غضون ٢٤ ساعة.

٧. قد قرأ المتداول وفهم واجباته وحقوقه بموجب إتفاق التداول الجاهز، ويوافق ويقر بأن هذا الإتفاق ينظم علاقته مع الشركة. وبالتالي، يوافق العميل على أنه مسؤول بالكامل عن اتخاذ كافة القرارات النهائية في ما يتعلق بالصفقات الجارية على حسابه. وقد اطلع العميل على العوامل الآتفة الذكر، ونظراً لموارده المالية الحالية المتوقعة، إن المتداول مستعد وقادر على تحمل المخاطر الكبيرة لتداول الـ "OTC".

في ما يتعلق بفتح حساب للمضاربة و/أو بيع عقود الفروقات (المشار إليها في ما بعد بـ "CFDS")، وعقود بأجل، ومؤشرات، وعملات أجنبية، و/أو أسهم من خلال أسواق بورصات التداول عبر شبكات الإتصال (المشار إليها في ما بعد بـ "OTC") مع الشركة، يعترف الزبون/العميل (المشار إليه في ما بعد بـ "العميل") بأنه قد اطلع بشكل جيد، ويكون بذلك قد فهم العوامل التالية في ما يتعلق بمتداولي الـ "OTC" الفعالة، بالإضافة إلى تلك العوامل الموجودة في بيان الإفصاح عن المخاطر، وبيان الإفلاس التي رُود بها العميل.

١. لا يتم تداول الـ "OTC" في بورصة منّظمة؛ ولا توجد أية ضمانات تكفل كفاءة الفريق المقابل في ما يخص وضعية عملتكم. قد بذلنا كل الجهود للتعامل مع مصارف/غرف مقاصّة معروفة وجديرة الإحترام. هناك بعض الحالات أيضاً حيث تنخفض سيولة التداول مسببة وقف التداول بعملة معينة، وممانعة بذلك تصفية حالة معاكسة قد تنتج خسارة مالية كبيرة.

٢. يناسب تداول الـ "OTC" فقط المؤسسات المتطورة، أو المشاركين الضليعين القادرين مالياً على تحمل الخسائر التي قد تعادل قيمة الضمانات أو الإيداعات. ولا تؤمن الشركة حسابات الـ "OTC" للمشاركين غير الضليعين.

٣. تركز توصيات الشركة في ما يتعلق بالأسواق المالية فقط على رأي موظفي الشركة. وقد تتوافق أو لا تتوافق هذه التوصيات مع وضع السوق أو نوايا الشركة، وفروعها، وموظفيها، وترتكز توصيات الشركة المتعلقة بالسوق أيضاً على معلومات يُعتقد أنه موثوق بها. وفي المقابل، لا تتمكن الشركة من كفالة دقة أو كمال هذه المعلومات، أو حتى أنها

اتفاق فتح حساب

أخرى يجب تطبيقها في أي وقت على الخدمات كما هو محدد من قبل الشركة حسب مقتضى الحال. إن العمولة، والرسوم، وجدول الضمانات متوفرة على الموقع الإلكتروني للشركة.

(XII) "عقد" يعني أي عقد، إن كان خطياً أو شفهيًا، لشراء أو بيع أي سلعة، أو ورقة مالية، أو عملة، أو أي صك مالي أو ممتلكات، بما فيها، أي عقد خيار، أو عقود بأجل، أو عقد "CFD"، أو أي عملية تداول أخرى ذات علاقة، جرت من قبل الشركة مع المتداول.

(XIII) "الفريق المقابل" يعني مصارف، و/أو وسطاء مقيمين في لبنان أو الخارج التي من خلالهم تتمكن الشركة من تغطية عقودها.

(XIV) "أسباب التقصير" ومعنى هذا المصطلح مبين في البند ط.

(XV) "المعلومات الداخلية" تعني المعلومات غير المنشورة والتي تؤثر على الأرجح على تسعيرة العقد لدى نشرها.

(XVI) "الوسيط المقدم" يعني مؤسسة أو مستشار بيانات مالية، يُعْتَوِض عليها/ه من قبل الشركة، و/أو وسيط يقدم نصائح إلى هؤلاء العملاء، و/أو يتفد صفقات العملاء تجاه الشركة.

(XVII) "تداول يخضع لضمانات" يعني عقد مفتوح ومحفوظ يرتكز على إيداع ضمانات له على عكس العقد الذي يستند إلى سعر الشراء.

(XVIII) "قواعد السوق" تعني القواعد، والأنظمة، والعادات، والممارسات، من وقت إلى آخر، لأي تبادل، أو غرفة مقاصة، أو منظمة أو سوق أخرى تشارك في إتمام أو تنفيذ، أو تسوية صفقة أو عقد، والتي قد تُمارس في أي تبادل مائل، أو غرفة مقاصة، أو منظمة أو سوق أخرى تتمتع بأي سلطة وصلاحيّة مُنحت لها.

(XIX) "المتداول عبر شبكة الإنترنت"، لدى توفره، يعني نظام تداول الشركة على شبكة الإنترنت.

(XX) "OTC" يعني أي عقد يتعلق بسلعة، أو ورقة مالية، أو عملة، أو أي صك مالي أو ممتلكات، بما فيها، أي عقود خيار، أو عقود بأجل، أو عقود EFP، أو عقود CFD، لم

قد جرى **اتفاق التداول** بين الشركة العربية الدولية للانماء والإستثمار ش.م.ل (الشركة) والعميل (العميل).

أ. المعاني - تفسير المصطلحات

1. في هذا الإتفاق، تحمل المصطلحات التالية، إلا في حال تطلّب سياق الكلام خلاف ذلك، المعاني التالية، وقد تُستعمل بصيغة المفرد أو الجمع حسب مقتضى الحال:

(I) "حساب" يعني حساب خاص بعمليات تداول المتداول في الشركة العربية الدولية للانماء والإستثمار ش.م.ل. A.I.D.I.

(II) "بيان الحساب" يعني بيان دوري لعمليات التداول المؤتمنة للحساب.

(III) "الوكيل" يعني شخص فردي أو كيان قانوني في أي مدينة، يتعهد القيام بعملية تداول نيابة عن شخص فردي آخر أو كيان قانوني باسمه/ها.

(IV) "إتفاق" يعني هذا الإتفاق الذي جرى بين الشركة والمتداول.

(V) "الشخص المجاز" يعني الشخص المجاز له من قبل المتداول إعطاء التعليمات إلى الشركة.

(VI) "يوم عمل" يعني أي يوم تفتح فيه المصارف للعمل.

(VII) "عقد CFD" يعني عقد الفروقات بالإشارة إلى تقلبات أسعار المؤشر المناسب.

(VIII) "CFD" يعني عقد "CFD".

(IX) "شركة" تعني شركة CO. SAL AIDI ش.م.ل. الطريق العام، الدورة، بناية عطا الله فريج، الطابق الثاني، صندوق بريد: ٩٠-١١٥٥، بيروت-لبنان.

(X) "ضمانات إضافية" تعني أية أوراق مالية أو أصول أخرى مودعة في الشركة من قبل المتداول.

(XI) "عمولات، رسوم، وجدول ضمانات" يعني جدول العمولات، والرسوم، والضمانات، والفوائد، ومعدلات

٢. يعترف المتداول. ويدرك. ويفهم أنه:

I. بسبب قانون فرض الضمانات المطلوب عادة في التداول الخاضع ل ضمانات، قد تؤدي تقلبات الأسعار في الأصول الأساسية إلى خسائر كبيرة قد تتجاوز فعلياً استثمار وإيداع ضمانات المتداول.

II. عندما يطلب المتداول من الشركة الدخول في أي صفقة، يكون أي ربح أو خسارة نتيجة تقلب في الأصول أو الأصول الأساسية، على حسابه ومخاطرته.

III. يضمن المتداول بأنه يريد ويتمكن. مالياً وخلاف ذلك من تحمل مخاطر التداول في إستثمارات المضاربة.

IV. يوافق المتداول بالأ يحمّل الشركة مسؤولية الخسائر التي تطرأ نتيجة أن هذه الأخيرة هي التي تمسك حسابه، وتتبع توصياته أو إقتراحاته، أو توصيات أو إقتراحات موظفيها، أو شركائها، أو مثليها.

V. يوافق المتداول بأن كافة الأموال، والأوراق المالية، أو أي شكل آخر من الضمانات الإضافية أو الضمانات المودعة من قبله، توظف بدورها من قبل الشركة بواسطة مراسلين يزودون الشركة وعملائها بخدمات مالية، على مسؤولية المتداول الشخصية من دون أن تتحمل الشركة أية مسؤولية بهذا الخصوص.

VI. يوافق المتداول على أن ضمانات الربح أو التحرر من الخسارة، هي مستحيلة في التداول الإستثماري.

VII. يوافق المتداول بأنه لم يحصل على هذه الضمانات أو على تمثيل مماثل من الشركة أو من أحد شركائها، أو مثليها، أو من أي كيان آخر يجري معه حساب الشركة، ولم يجبر المتداول هذا الإتفاق، وحتى أنه لن يتصرف في المستقبل نظراً ل/أو استناداً إلى أي من هذه الضمانات أو إلى تمثيلات مماثلة.

ت. خدمات

١. بموافقة المتداول الذي يلبي التزاماته بموجب الإتفاق، بإمكان الشركة إجراء صفقات مع المتداول في الإستثمارات والصكوك التالية:

يتم تداولها في بورصة الأسهم أو السلع، ولكن في مكاتب البورصة (Over the Counter) من قبل الشركة التي قد تكون إما صانع السوق كما هو منصوص عليه في البند س أو خلاف ذلك.

(XXI) "العميل" يعني شخص فردي أو كيان شرعي يشكل فريقاً في الصفقة.

(XXII) "الخدمات" تعني الخدمات المزودة من قبل الشركة بموجب الإتفاق.

(XXIII) "المتداول" يعني عميل في الشركة، وهو فريق في الإتفاق.

(XXIV) "تأكيد التداول" يعني رسالة من الشركة موجهة إلى المتداول تؤكد إجراء التداول عقداً معها.

٢. في حال وجود أي تضارب بين شروط الإتفاق وقواعد السوق، تسود قواعد السوق.

٣. في الإتفاق، إن الإشارة إلى أي فرد، تتضمن هيئات شركة، وجمعيات غير مدمجة، وشركاء، وأفراداً.

٤. إن العناوين والملاحظات المدونة في الإتفاق هي كمرجع فقط، ولا تؤثر على بنية وتفسير الإتفاق.

٥. في الإتفاق، إن الإشارة إلى أي مرجع، أو قانون، أو نظام أساسي، أو نظام، أو تشريع، تتضمن مرجعاً لأي تعديل على أي نظام أساسي، أو إعادة تشريع، أو أي نظام، أو طلبية نظمت بموجب هذا القانون، أو نظام أساسي، أو تشريع (أو بموجب هذا التعديل أو إعادة التشريع).

ب. الإعراف بالمخاطر

١. يعترف المتداول، ويدرك، ويفهم بأن عمل تداول واستثمار الأوراق المالية، والمشتقات الفعالة وغير الفعالة، هي:

I. محفوفة بالمخاطر.

II. قد تنطوي على درجة قصوى من المخاطر.

III. تلاءم فقط الأشخاص الذين، في حال كان تداولهم يخضع ل ضمانات، بإمكانهم تحمل مخاطر الخسارة لدى زيادة إيداع ضماناتهم.

اتفاق فتح حساب

- I. عقود الـ "CFD" على السلع، والأوراق المالية، ومعدل الفائدة، وصك الديون، وعقود الـ "EFP"، والأسهم، أو مؤشرات أخرى، وعملات، هي مرتكزة على سعر المعادن الثمينة.
- II. سبائك فورية أو بأجل، وعملات، ومشتقات الـ "OTC".
- III. أوراق مالية، بما فيها الأسهم، والسندات، وصكوك دين أخرى.
- IV. إستثمارات أخرى ماثلة قد توافق عليها الشركة من وقت إلى آخر.
٢. قد تتضمن الخدمات المزودة من قبل الشركة ما يلي:
 - I. صفقات مضمونة.
 - II. مبيعات قصيرة الأجل (أي مبيعات يكون فيها فريق واحد من العقد ملزماً بتسليم أصول لا يملكها).
 - III. صفقات في إستثمارات ليست تبادلات إستثمارية معروفة، أو تبادلات إستثمارية محددة؛ و/أو ليست إستثمارات يوثق بها على الفور.
 ٣. في ما يتعلق بأي صفقة أو عقد، تنفذ الشركة هذه الصفقة أو العقد بصفة عميل، إلا في حال تم الإتفاق بخلاف ذلك على أن تتصرف الشركة بصفة وكيل للمتداول.
 ٤. يتعاقد المتداول، إلا في حال تم الإتفاق بخلاف ذلك خطياً، بصفة موكل؛ وفي حال تصرف المتداول نيابة عن الموكل، إن عترف أو لم يعترف المتداول الشركة على هذا الموكل، لا تكون ملزمة على قبول الموكل المذكور كعميل، إلا في حال تم الإتفاق بخلاف ذلك خطياً؛ ونتيجة ذلك، تُحوّل الشركة باعتبار المتداول موكلاً في ما يتعلق بالعقد.
 ٥. في حال تمكنت الشركة من تقديم النصائح، أو المعلومات، أو التوصيات إلى المتداول، لا تتحمل مسؤولية الربح الناتج عن هذه النصيحة، أو المعلومات، أو التوصيات كما هو منصوص عليه في البند ع، ويعترف المتداول، ويدرك، ويفهم ما يلي.
- I. إن كافة الصفقات التي تتناقض مع الإستثمارات المتبادلة والمتداولة يخضع تنفيذها وتجري وفقاً لقواعد السوق.
- II. يوافق المتداول، على وجه الخصوص، بأن تتضمن عادة قواعد السوق صلاحيات واسعة في الحالات الطارئة أو بخلاف ذلك في حالة غير مرغوب فيها.
- III. يقبل المتداول أنه، في حال أجرت أية بورصة أو غرفة مقاصة أي عمل قد يؤثر على أي صفقة أو عقد، يُجاز للشركة القيام بأي عمل تعتبره مرغوباً فيه لمصلحة المتداول و/أو الشركة.
- IV. لا تكون الشركة مسؤولة عن أي خسارة كما هو منصوص عليه في البند ع.٢، والتي قد يتكبدها المتداول نتيجة للأعمال أو إهمال أي بورصة أو غرفة مقاصة، أو أي عمل منطقي قد قامت به الشركة نتيجة هذه الأعمال أو هذا الإهمال.
- V. حين تجري الشركة أي صفقة بصفتها وكيلة المتداول، يكون تسليم أو دفع (حسب الإقتضاء) الصفقة من قبل الفريق الثاني تحت مسؤولية المتداول الكاملة.
- VI. إن التزام الشركة بتسليم الإستثمارات إلى المتداول أو وضعها في حساباته، أو إلى أي شخص آخر ينوب عن المتداول لحصيلة بيع الإستثمارات، مشروط باستلام الشركة للمستندات المطلوبة أو حصيلة المبيع (حسب الإقتضاء) من الفريق الثاني أو الفرقاء في هذه العملية.
- VII. قد تسحب الشركة، كلياً أو جزئياً، أي تسهيلات حساب ژودتها إلى المتداول، على قاعدة دائمة أو مؤقتة من دون إشعار مسبق؛ وتتضمن حالات قد تتخذ فيها الشركة هذا الإجراء، على سبيل المثال ولا الحصر: أن تعتبر الشركة بأن المتداول قد يكون يملك معلومات داخلية، وتعتبر أنه يوجد ظروف تجارية شاذة؛ لا تتمكن الشركة من حساب الأسعار في هذا العقد بسبب عدم توافر المعلومات حول السوق.
٦. على الرغم من وجود أي أحكام أخرى في الإتفاق لتزويد الشركة بالخدمات، قد تكون الشركة مخولة بالقيام بأي إجراء كما تراه ضرورياً من دون قيد أو شرط لضمانة الخضوع لقواعد السوق وكافة القوانين المطبقة، والقرارات التنظيمية.

والاستراتيجيات، ومعلومات أخرى، التي قد تُضاف من وقت إلى آخر (المشار إليها بالإجماع بـ "معلومات"). لا تضمنها الشركة ولا مزودو المعلومات.

يوافق المتداول بأنه، في أي حال من الأحوال، لا تتحمل الشركة، أو فروعها، أو مزودو المعلومات، أية مسؤولية تتعلق بدقة، أو تامة، أو توقيت، أو التسلسل الصحيح للمعلومات، أو عن أي قرار متخذ أو متخذ من قبل المتداول بخصوص المعلومات المزودة على برنامج المتداول عبر الشبكة الإلكترونية، أو عن أي انقطاع في المعلومات المزودة من قبل المتداول عبر الشبكة الإلكترونية، أو عن أي جانب من جوانب المتداول عبر الشبكة الإلكترونية. بالإضافة إلى ذلك، قد تُزود بعض المعلومات من قبل تحويل بأجل عبر مزودي المعلومات، وهذه المواد تستعمل فقط بهدف الحصول على المعلومات.

تمثل مواقع التبادلات بأن المعلومات المختارة للعرض هي شاملة، أو كاملة، أو أكيدة، أو دقيقة؛ فلا تنوي أنت، من أي بلد كنت، مباشرة أو غير مباشرة، ولا تلح على العمل أو عرض أي عقد إلى أي شخص بواسطة هذه المعلومات، أو تقبل أي مسؤولية أو تبعه للسماح للمستهمل بالاتصال بموقع إلكتروني آخر في العالم، أو لأي هدف آخر ينتج من التصرف بموجب مضمون موقع آخر.

III. يفهم المتداول بأن المشاكل التقنية أو الظروف الأخرى قد تُؤجل أو تمنع المتداول من الدخول، أو إلغاء طلبية المتداول عبر الشبكة الإلكترونية، أو قد يؤجل أيضاً أو يمنع الشركة من تنفيذ أو تصفية طلبية المتداول عبر الشبكة الإلكترونية. لا الشركة ولا أي من فروعها تكون مسؤولة، ويوافق المتداول بالألا يحتمل أو يسعى إلى تحميل الشركة أو فروعها أية مسؤولية تتعلق بأي مشاكل تقنية، أو خروقات أمنية، أو سرقة، أو دخول غير مصرح به، أو أي مشاكل كمبيوتر مشابهة أخرى، أو عيوب، وكذلك الطقس السيء، والزلازل، والفيضانات، والإضرابات، ومشاكل عمل أخرى تتعلق باستعمال أو محاولة استعمال المتداول عبر الشبكة الإلكترونية التابعة للشركة.

لا تمثل الشركة، أو تضمن، أو تكفل بأن المتداول قادر على الدخول إلى، أو استعمال المتداول عبر الشبكة الإلكترونية في أوقات أو مواقع بحسب اختياره، أو أن المتداول عبر الشبكة الإلكترونية أو محتوياته، يتضمن من دون الحصر، ضمانات الهدوء والتمتع، أو غياب خرق الحق الشرعي، أو

✓ خدمات الشركة على الإنترنت، واتفاق المتداول الإلكتروني.

مهم! إن أي عميل، أو شخص، أو منظمة (قد يشار إليه بـ "المتداول") يدخل أو يحاول الدخول إلى خدمة المتداول على الإنترنت أو المتداول الإلكتروني لشركة AIDI أو فروعها (المشار إليها بالإجماع إلى "الشركة") عليه أولاً أن يوافق على شروط هذا الاتفاق. وتتضمن هذه الخدمات كافة مراجعات البيانات، وفتح حساب جديد، والمتداول على الإنترنت، ودخول طلبية إلكترونية، وإنشاء تقارير، ومراجعة السوق، والمتداول، ومعلومات عامة بما فيها، الأسعار، والرسوم البيانية، والمعلومات حول الأنظمة، بالإضافة إلى عمليات التصفية الضرورية، ودعم وظائف المكتب الخلفي.

كافة المعلومات المبرمجة المزودة من قبل الشركة إلى المستعمل ("البرنامج"). وبرنامج تداول الشركة عبر الموقع الإلكتروني، بالإضافة إلى خدمات أخرى قد تُضاف من وقت إلى آخر (المشار إليها بالإجماع في ما بعد بـ "المتداول عبر الشبكة الإلكترونية").

يُطبق هذا الاتفاق على كافة المتداولين/المستخدمين الذين يدخلون أو يحاولون الدخول إلى المتداول عبر الشبكة الإلكترونية، بالإضافة إلى أي شخص آخر أو منظمة تستفيد من هذا الإستعمال، بما فيه لا الحصر، المستخدمين الذين يستفيدون من استعمال النظام من قبل الوسطاء الذين يتصرفون نيابة عنهم. إن كافة القيود، أو المسؤولية، والتنازلات المذكورة بموجبه، تُطبق على المتداول عبر الشبكة الإلكترونية بغض النظر عما إذا كان أو لم يكن برنامج المتداول عبر الشبكة الإلكترونية أو أي جزء منه قد طُور، أو تتم صيانته، أو كان مدعوماً من قبل الشركة. إن استعمال المتداول عبر الشبكة الإلكترونية، أو الاعتراف الموقع من قبل المتداول، يشير إلى قبول المتداول/المتداولون لكافة شروط هذا الاتفاق، في حين أن المتداول يوافق أن يخضع للشروط التالية.

I. تزود بعض المعلومات المتوفرة على المتداول عبر الشبكة الإلكترونية من قبل الشركة، والبعض منها يُزود بواسطة مصادر متنوعة مستقلة ("مزودو المعلومات"). ويعترف المتداول بأن الدقة، والاكتمال، والتوقيت، وتسلسل عملية تصحيح المعلومات المتعلقة بتداول المتداول ونشاط الحساب، والأسعار، وأخبار التداول والسوق، ورسوم البيان، وخاليل العمليات التجارية

اتفاق فتح حساب

حال فشل المتداول بتلبية متطلبات إيداع الضمانات، فلا تكون الشركة ولا أي من فروعها مسؤولة عن أي تأجيل أو فشل في تزويد الخدمة عن طريق المتداول عبر الشبكة الإلكترونية، بما في ذلك إمكانية تنفيذ أوامر المتداول.

VI. على الرغم من أن المتداول عبر الشبكة الإلكترونية قد يؤمن الدخول إلى توصيات متعددة حول كيفية الإستثمار والشراء، فلا يعود للشركة أن تصادق على هذه التوصيات، ولا توصي الشركة بأي منتج أو خدمة إستشارية إستثمارية، ولا حتى أنها تعرض أية نصيحة في ما يتعلق بطبيعة، والقيمة المحتملة، أو ملاءمة أي استراتيجية خاصة للإستثمار والمتداول. وما من شيء في هذا الإتفاق يُفترض على أنه طلب أو توصية لشراء أو بيع أي صك أو التزام بأي معاملة تجارية.

VII. عندما يفتح المتداول حساباً، تُرَوِّد الشركة المتداول بكلمة سر خاصة، ورمز هوية المستعمل ("رمز الدخول"). ويُقصد من رموز الدخول، السماح للمتداول بالدخول إلى حساب المتداول، ودخول لأوامر الشراء أو البيع لحساب المتداول عن طريق المتداول عبر الشبكة الإلكترونية. لذلك، على المتداول الإحتفاظ بالسرية، ومنع الإستعمال غير المرخص لرموز الدخول في كافة الأوقات. ويقبل المتداول تحمّل كامل المسؤولية لاستعمال وحماية رموز الدخول، التي تتضمن، ولكن دون الحصر، كافة الطلبات عن طريق المتداول عبر الشبكة الإلكترونية مستعملاً رموز الدخول والتغييرات في معلومات حساب المتداول التي يمكن الوصول إليها عبر استعمال رموز الدخول. ويجيز المتداول بموجبه للشركة وأي فريق يطالب عبر الشركة، الاعتماد على أي معلومات أو تعليمات منشورة في أية وسيلة نقل للمعطيات، مستعملاً رموز الدخول المحددة، من دون القيام بأي تحقيقات إضافية أو استفسار، وبغض النظر عن الفرد الذي ينقل هذه المعلومات بالتواصل مع عملية المتداول التي يقوم بها المتداول عبر الشبكة الإلكترونية.

VIII. يقبل المتداول بتحمل كامل المسؤولية في مراقبة حسابه مع الشركة. وفي حال كان المتداول مدرّكاً لأي خسارة، أو سرقة، أو استعمال غير مصرح به لرموز الدخول إلى الشركة، يبلغ الشركة بذلك على الفور، بالإضافة إلى ذلك، يجب المتداول أن يبلغ على الفور عندما يكتشف عجزه في الحصول على بيان، أو تأكيد، أو أي اتصال آخر من الشركة. ويجب تقديم هذه التبليغات إلى مدير الإمتثال (compliance officer) عبر البريد الإلكتروني مباشرة أو عبر الهاتف.

تسويق أو توافق لهدف معين، أو تسويق لمشاكل الكمبيوتر، ولمضمون معلوماتي، ولا تضمن ولا تكفل الشركة بأن المتداول عبر الشبكة الإلكترونية ستكون خالية من الفيروس، والديدان، والتروين هورسيس، ورموز أخرى تظهر خصائص ملوثة أو مدمرة. لا تكون الشركة ولا أي من فروعها مسؤولة تجاه المتداول عن أي خسارة، أو تكاليف، أو ضرر، أو أي أذى آخر، إن كان مصيبة أو ضرراً، نشأ عن، أو كان سبباً ناجماً عن استعمال الشركة أو المتداول كلياً أو جزئياً، أو اعتمادهما على المتداول عبر الشبكة الإلكترونية أو مضمونه، أو بخلاف ذلك، بإجاز التزاماتهما بموجب هذا العقد.

III. لا تكون في أي حالة من الأحوال، الشركة أو أي من فروعها مسؤولة تجاه المتداول أو أي فريق ثالث عن أي أضرار تأديبية، أو أضرار هامة، أو أضرار عرضية، أو أضرار خاصة، أو أضرار غير مباشرة (بما فيها الخسارة، وخسائر المتداول، والأضرار) أو أضرار مشابهة، حتى ولو حذرت من احتمال وقوع هذه الأضرار؛ وفي حال لم تسمح بعض دوائر الإختصاص إقصاء أو حصر بعض الأضرار، ففي مثل هذه الدوائر تنحصر مسؤولية الشركة بموجب هذا الإتفاق إلى الحد الذي يسمح به القانون.

IV. تحتفظ الشركة بحق تعليق الخدمة ورفض دخول المتداول إلى المتداول عبر الشبكة الإلكترونية من دون إشعار مسبق خلال صيانة أو تحديث النظام أكان مجدول أو غير مجدول.

V. يعترف المتداول بأن كافة أوامر التوظيف بواسطة المتداول عبر الشبكة الإلكترونية تقع على مسؤولية المتداول الشخصية. ويعترف المتداول أيضاً بأن أوامره قد تُرسل إلى نظام تداول إلكتروني، شرط أن يكون هناك حد أدنى من الطلب على الأسهم العادية وحدود توضع من قبل كل صك تداول؛ أما بالنسبة إلى الحد الأقصى لكمية العقود المسموح بها لتقديم الطلبات عن طريق المتداول عبر الشبكة الإلكترونية، فإن هذه الحدود تخضع للتغيير، ولا يمكن قبول أوامر الطوارئ؛ وقد تُؤجل خدمة توظيف الأمر المباشر على الشبكة كلما اقتضى الأمر ذلك، ويفهم المتداول أنه في حال فشل المتداول في تلبية المتطلبات، قد يُرفض أمره. ويفهم المتداول أيضاً أنه من الممكن أن يكون هناك تقييد أو رفض للدخول إلى المتداول عبر الشبكة الإلكترونية في أي وقت، وأن الشركة تحتفظ بحق طلب إيداع ضمانات تسبق تنفيذ أي طلبية موظفة عبر حساب المتداول عبر الشبكة الإلكترونية، أو أنه، في

X. يوافق المتداول على أن استخدام التداول عبر الشبكة الإلكترونية هو تحت مسؤوليته الشخصية. ويكون المتداول مسؤولاً عن تأمين والحفاظة على وسائل الدخول إلى المتداول عبر الشبكة الإلكترونية. الذي قد يتضمن. من دون الحصر. كمبيوتر. واشترك بالإنترنت. وهاتف. وخطوط دخول أخرى. ويكون المتداول مسؤولاً عن كافة رسوم الدخول والخدمة الضرورية للإتصال بالمتداول عبر الشبكة الإلكترونية. ويتحمل كافة التكاليف التي تلحق بالدخول إلى المتداول عبر الشبكة الإلكترونية. كما ويتحمل المتداول كافة المخاطر المرتبطة باستعمال وتخزين المعلومات على كمبيوتره الشخصي.

XI. يتحمل المتداول بموجبه وحده مسؤولية دقة وكفاية المعلومات الخاصة باستعمال المتداول عبر الشبكة الإلكترونية. ويعتوض المتداول ويبعد الشركة وفروعها عن أي أذى ناتج عن أي ضرر مهم. وعرضي. وخاص. وتأديبي. أو أضرار غير مباشرة (بما في ذلك. الخسائر. وخسائر التداول. والأضرار) الناجمة عن. أو الناشئة. أو المتعلقة بهذه المعلومات. أكانت مجازة أو غير مجازة. وفي حال كانت أي معلومات غير دقيقة. أو غير كاملة. أو غير صحيحة. تتعلق بالمتداول وتتصل بالشركة. أكانت أو لم تكن عن طريق المتداول عبر الشبكة الإلكترونية. أو في حال حدد المتداول بأن المتداول عبر الشبكة الإلكترونية يحمل معلومات غير دقيقة. أو غير كاملة. أو غير صحيحة. تتعلق بالمتداول. يتعهد المتداول بتبليغ الشركة على الفور عبر البريد الإلكتروني إلى القسم الخاص بها. أو يتحدث عبر الإنترنت مع فريق عمل القسم ذو علاقة. يكون فعالاً في برنامج المتداول عبر الشبكة الإلكترونية للشركة.

ويتعهد أيضاً المتداول بإشعار الشركة على الفور. كما هو منصوص عليه بموجبه. في حال: أ. توظيف طلبية عن طريق المتداول عبر الشبكة الإلكترونية ولم يستلم المتداول إقراراً دقيقاً (إما عبر النسخة المطبوعة. أو وسائل إلكترونية أو شفوية) بالطلبية أو بتنفيذها: ب. أو قد حصل المتداول على اعتراف (إما عبر النسخة المطبوعة. أو وسائل إلكترونية أو شفوية) بالطلبية التي لم يوظفها المتداول: ج. أو أي تضارب آخر مماثل لتلك المذكورة بموجبه.

يوافق المتداول ويقر بأنه يجاز للشركة الإعتماد على أي إتصالات شفوية. أو خطية. أو إلكترونية. أكانت بصيغة محسوسة. أو تستلمها من المتداول. بما ضمنه أي من مدراء المتداول. أو شركاء. أو موكليه. أو موظفيه.

IX. تمنح الشركة للمتداولين. ويقبل المتداول من الشركة ترخيصاً لا حصرياً وغير قابل للتحويل لاستخدام المتداول عبر الشبكة الإلكترونية فقط للأهداف المنصوص عليها بموجبه. ويخضع لأي اتفاق آخر ساري المفعول بين المتداول والشركة.

ويوافق المتداول باتخاذ الخطوات المعقولة للحماية. ولا يستعمل. أو ينشر المعلومات المتوفرة عبر استخدام المتداول عبر الشبكة الإلكترونية. بما في ذلك لا الحصر. المعلومات. ورموز الدخول. والبرامج. مستخدماً بالفعل طرماً تعادل على الأقل الخطوات التي اتخذها لحماية معلوماته الشخصية. على ألا تكون أدنى من المعايير المعقولة. خلال مدة عقد هذا الإتفاق. ولدة خمس (5) سنوات تتبع إنتهاء أو إنهاء. أو وقف. أو إلغاء هذا الإتفاق. كما أنه يمنع نسخ أو الكشف عن هذه المعلومات من غير الموظفين. أو من الموظفين الذين يتوجب عليهم الدخول إلى المعلومات لإجراز إلتزامات المتداول المذكورة في ما بعد. شرط توعية هؤلاء الموظفين بوجود قيود في القسم 5. وشرط أن يكون المتداول وحده مسؤولاً عن هذه المعلومات. إن أي/كافة المعلومات المرودة من قبل الشركة إلى المتداول في ما يتعلق بالمتداول عبر الشبكة الإلكترونية. بما في ذلك لا الحصر. كافة المعلومات. ورموز الدخول. والبرامج. مع كافة التعديلات والمراجعات. وكافة حقوق النسخ. والعلامات التجارية. وبراءات الإختراع. وحقوق المتداول السري. وحقوق ملكية وفكرية أخرى. وملكية. واستفادة. التي هي ملكية الشركة. والمرخص لهم. وخلفائها. والمتنازل لهم: مژودو المعلومات. هم فرقاء آخرين. مخصصة لإستعمال المتداول الفردي والشخصي.

ولا يعيد المتداول إنتاج. تعديل. أو تحضير أعمال مشتقة. أو إعادة نقل. أو نشر. أو بيع. أو توزيع هذه المواد بأي طريقة من دون الموافقة الصريحة الخطية لكل من الشركة والمالك ذو علاقة.

بالإضافة إلى ذلك. لا يسمح المتداول لأي شخص آخر بالدخول للمتداول عبر الشبكة الإلكترونية. ويوافق المتداول بالأ يحو أي تبليغات منسوخة أو أي إشارات عن حقوق الملكية المحمية التي يطبعها المتداول أو يحتملها من الموقع الإلكتروني للمتداول عبر الشبكة الإلكترونية. إن هذه المواد مژودة من دون أي كفالة من أي نوع كانت. إن كانت صريحة أو ضمنية. بما في ذلك الكفالات. أو التسويق. أو الملاءمة لهدف معين. عدم خروقات. أو ملكية.

اتفاق فتح حساب

١٠. يوافق المتداول على تسديد رسوم الإشتراك، والخدمة، والإستعمال، في حال وجودها، بالإضافة إلى العمولات، لأية طلبيات منفذة بواسطة المتداول عبر الشبكة الإلكترونية، ويوافق على أن هذه الرسوم قد تتغير من دون إشعار، ويوافق المتداول على دفع كافة التكاليف (بما في ذلك، أتعاب المحامي)، في حال وجودها، والتي قد تتكبدها الشركة في تحصيل الرسوم المستحقة من المتداول.

١١. عقد هذا الإتفاق وفقاً لأهلية المتداول الشخصية وليس نيابة عن أية شركة، أو مؤسسة، أو أي كيان آخر، إلا في حال حدد حساب المتداول ذلك، ويوافق المتداول على استعمال المعلومات فقط بالإتصال مع نشاطات استثماره وليس بالإتصال مع أي نشاط تداول أو عمل.

١٢. إن كافة الشروط الصريحة والضمنية، والكفالات، أو العهود الشفهية أو الخطية، في القانون أو الواقع، بما في ذلك، كفالات تتعلق بالنوعية والأهلية المرصية لهدف معين، بما يتعلق بالمعلومات أو أي شكل من أشكال المتداول عبر الشبكة الإلكترونية (بما في ذلك لا الحصر، الدخول إلى المعلومات وأمر التنفيذ)، هي مستثناة حتى الحد الذي يسمح به القانون.

١٣. يوافق المتداول على أن تكتف أو تنشر الشركة، عبر الكمبيوتر أو خلاف ذلك، أي معلومات تحصل عليها تتعلق بالمتداول، نتيجة استعمال المتداول للمتداول عبر الشبكة الإلكترونية ("معطيات شخصية")، وبإمكان الشركة الدخول واستعمال هذه المعلومات لهدف التشغيل، وتقييم الإعتمادات، ولهدف إحصائي، بما فيه التحليل السلوكي، وتحديد الهوية، والتزويد بمعلومات عن المنتجات والخدمات (بما في ذلك تلك المؤودة من قبل الفريق الثالث) التي تدخل في مصلحة المتداول أو الشركة.

ويوافق المتداول على أن الشركة قد تكشف عن معلومات شخصية لأي مرجعية إئتمانية مرخص لها، ولأي متعاقد من الباطن في الشركة، ولوكلاء، أو لمزودي المعلومات، وعند الإقتضاء، لتزويد المتداول بالخدمات، أو في حال تمتعت الشركة بحق أو واجب الكشف عن المعلومات، أو سمح لها بذلك، أو ألزمت على فعل ذلك وفقاً للقانون، وتمحى المعلومات الشخصية من المتداول عبر الشبكة الإلكترونية ما أن يصبح ذلك ممكناً، عندما يتوقف المتداول عن استخدام المتداول عبر

XII. يتعهد المتداول بموجبه ويوافق بأنه: أ. يستعمل المتداول عبر الشبكة الإلكترونية، فقط بهدف توظيف طلبيات للمتداول. ب. لا يقوم بعملية تداول مباشرة أو غير مباشرة عن طريق المتداول عبر الشبكة الإلكترونية مع أي من فروعها، بما في ذلك لا الحصر، قبول أو معارضة أي عرض من قبل أي من فروعها وما يتصل بها، ويعترف بأن الشركة قد تتخذ إجراءات محددة من قبلها، لمنع هذه الصفقات من الظهور (ولكن هذه الإجراءات لا تخر المتداول من التزاماته كما هو منصوص عليه في هذه الجملة)؛ ج. يقوم بتنفيذ هذه الإلتزامات الناجمة عن الإتصال بأي صفقة متممة مستعملاً المتداول عبر الشبكة الإلكترونية، وفقاً لشروط وبنود هذه الصفقة المتممة.

٨. يوافق المتداول على التعويض، ويبعد الشركة وفروعها، ومزودي المعلومات عن الأذى الناتج، أو عن أي ادعاء، أو استدعاء، أو دعاوى قضائية، أو دعاوى من أي نوع كانت، بالإضافة إلى أي خسارة، أو مسؤوليات، أو أضرار، أو تكاليف، أو مصاريف (بما في ذلك لا الحصر، أتعاب المحامي) التي قد تتكبدها الشركة نتيجة الإدعاءات، أو الدعاوى القضائية، أو الدعاوى من أي نوع كانت ضد الشركة، والناتجة عن خرق المتداول لهذا الإتفاق أو حقوق أي من الفريق الثالث، بما في ذلك ولا الحصر، حقوق النشر، وحقوق الملكية وحق الخلوة؛ ويحق للشركة بالدفاع، أو الفصل أو التسوية في الإدعاء أو الإستدعاء، وتوافق حسب أهلية المتداول مع الشركة بهذا الخصوص؛ وبإمكان الشركة كما ترتأيه مناسباً، أن تجيز وتتطلب من المتداول بالدفاع، أو تسوية دعوى، أو وضع حلاً وسطاً لأي دعوى كما ترتأيه مناسباً لتكاليف المستخدم، ومصاريفه، ومسؤوليته.

٩. تحتفظ الشركة بحق إنهاء دخول المتداول إلى المتداول عبر الشبكة الإلكترونية حسب ما ترتأيه، من دون إشعار وحصر، لأي سبب من أي نوع كان، بما فيه لا الحصر، إستعمال رموز الدخول غير المصرح بها و/أو أرقام الحساب، وخرق هذا الإتفاق، أو إنتهاء أي اتفاق عقده المتداول مع الشركة، ولدى إنتهاء، أو إلغاء، أو وقف الإتفاق، تنتهي كافة الحقوق الممنوحة في هذا الإتفاق على الفور وتعود إلى الشركة، ويتوقف المتداول عن استعمال المتداول عبر الشبكة الإلكترونية، وعند المقتضى، يجب أن يعيد أو يدمر، حسب ما تطلبه الشركة، كل البرنامج (بما في ذلك كافة النسخات).

مشابهة أكانت هذه الأخطاء أو لم تكن ناجحة عن عوامل موجودة تحت سيطرة الشركة:

II. لا تتحمل الشركة تجاه المتداول أية خسارة يتكبدها المتداول نتيجة أخطاء في تحديد السعر التي قد تكون نتيجة خطأ مطبعي من قبل الشركة، أو نتيجة الإدراك الخاطئ للمعلومات التي أدخلها المتداول في النظام.

III. يحق للشركة القيام بالتصحيات الضرورية في حساب التداول لتسويق قيمة الموجودات المطروحة في الوقت الذي ظهر فيه الخطأ.

IV. يكون المتداول مسؤولاً عن كافة الطلبات، ودقة كافة المعلومات المرسله عبر الإنترنت مستعملاً إسم المتداول، وكلمة السر، أو أية وسائل تعريف أخرى للمتداول:

V. يلزم المتداول على إبقاء كلمات السر سرية، ويضمن أن أي فريق ثالث لن يحصل على إذن الدخول إلى المواقع الخاصة بالتداول:

VI. يكون المتداول مسؤولاً تجاه الشركة عن العقود المنفذة بواسطة كلمة السر، حتى ولو كان هذا الإستعمال غير مصرح به أو غير مشروع:

VII. على الرغم من أن الشركة قد تؤكد بأن العقد يُنفذ فوراً عندما ينقل المتداول تعليماته إلى المتداول عبر الشبكة الإلكترونية، إن التأكيد على التداول الذي أرسل من الشركة، أو الذي وُضع في تصرف المتداول في الشركة، يشكل فقط تأكيد الشركة على هذا العقد.

٤. إن أي تعليمات مرسله بواسطة المتداول عبر الشبكة الإلكترونية، أو البريد الإلكتروني، تُعتبر أنها استلمت، وتشكل بذلك فقط تعليمات صحيحة و/أو عقداً ملزماً بين الشركة والمتداول عند تسجيل هذه التعليمات كمنفذة ومؤكدة من قبل الشركة للمتداول عبر تأكيد التداول و/أو بيان الحساب؛ وإن مجرد نقل تعليمات من قبل المتداول، لا يشكل عقداً ملزماً بين استثمارات الشركة والمتداول.

٥. يزود المتداول فوراً الشركة بأي تعليمات قد تتطلبها؛ وفي حال لم يزودها المتداول على الفور بهذه التعليمات، بإمكان الشركة، كما تراه، إتخاذ خطوة من هذا القبيل على نفقة المتداول، بما أن الشركة تعتبر

الشبكة الإلكترونية، حسب ما تقتضيه متطلبات الإحتفاظ بسجل المعلومات المطبقة. وبإمكان نقل المعلومات الخاصة بالتداول عبر الشبكة الإلكترونية أو عالمياً. وبإمكان التداول تفقد معلوماته الشخصية. كما وبإمكانه تصحيح المعلومات غير الدقيقة. وفي حال رغب المتداول في ممارسة أي من هذه الحقوق، أو في حال لم يرغب المتداول في أن تستعمل معلوماته الشخصية لتزويده بمعلومات تتعلق بالمنتجات والخدمات، يتلغ المتداول ضابط الإمتثال في الشركة خطياً وعبر الشبكة الإلكترونية، والبريد الإلكتروني، طالباً وصلاً بالإستلام.

ث. التعامل بين الشركة والمتداول

١. قد يزود المتداول الشركة بتعليمات شفوية أو خطية أو بواسطة الهاتف (تتضمن تعليمات مزودة بواسطة الإنترنت أو البريد الإلكتروني كما هو منصوص عليه أدناه).

٢. إن الأشخاص المُحولين بتزويد الشركة بالتعليمات نيابة عن المتداول، هم الذين قد تم إعلام الشركة بهم من قبل المتداول. وقد يتم تغييرهم بتبليغ خطي إلى الشركة. ولا تلزم الشركة بأي تغيير من هذا القبيل حتى استلامها الفعلي للإشعار الخطي والتأكيد عليه. ويحق للشركة التصرف بناء على تعليمات شفوية أو خطية موجهة من أي شخص مجاز له بذلك، أو من أي شخص يبدو للشركة أنه شخص مجاز، على الرغم من أن هذا الشخص ليس في الواقع مجاز للقيام بذلك.

٣. يزود المتداول عبر الشبكة الإلكترونية بإمكانية تنفيذ بعض العقود. بالإضافة إلى ذلك، إن التفاصيل المتعلقة بالحسابات، والتأكيدات على التداول، والرسائل الموجهة من الشركة إلى المتداول قد تكون متوفرة في المتداول عبر الشبكة الإلكترونية. وبالإضافة إلى الشروط المدرجة على موقع الشركة الإلكتروني، تُطبق الشروط التالية على العقود المنفذة عبر الإنترنت:

١. لا تكون الشركة مسؤولة تجاه المتداول عن أي خسارة، أو نفقة، أو تكاليف، أو ديون يتحملها المتداول نتيجة فشل الجهاز، أو فشل النقل، أو التأجيل، أو أخطاء تقنية

اتفاق فتح حساب

لا تلتزم الشركة بأي عقد (أكان مؤكداً أو غير مؤكد من قبل الشركة) ينص أنه تم بسعير:

أ. تتمكن الشركة من الإثبات للمتداول بأنه كان ظاهرياً غير صحيح في أوقات الصفقة؛ أو

ب. كان المتداول يدرك عدم صحته في وقت الصفقة.

١٣. في حال كان المتداول أكثر من شخص واحد (على سبيل المثال، أصحاب الحسابات المشتركة):

أ. تكون مسؤوليات كل شخص من هؤلاء الأشخاص مباشرة، ومشاركة، ومتعددة.

ب. تتمكن الشركة من التصرف بناء على التعليمات المستلمة من شخص واحد يكون، أو يبدو للشركة أنه شخصاً مقبوضاً.

١٤. يُعتبر أي إشعار أو إتصال آخر مرؤود من قبل الشركة إلى أحد هذه الأشخاص، أنه تم تزويده إلى كافة هؤلاء الأشخاص.

١٥. تُطبق حقوق الشركة بناء على البند ط في حال اعتُبر أي حدث منصوص عليه في البند ط أنه وقع من قبل أي من هؤلاء الأشخاص.

١٦. يوافق المتداول أن للشركة الحق بتسجيل كافة المكالمات الهاتفية، والمحادثات عبر الإنترنت، والاجتماعات التي تجري بينه وبين الشركة؛ وتستخدم هذه التسجيلات، أو نسخ من هذه التسجيلات، كبرهان تجاه أي فريق (بما في ذلك، ولا الحصر، أي سلطة تنظيمية، و/أو أي محكمة) تعتقده الشركة، بحسب ما ترتأيه مناسباً، مرغوباً أو ضرورياً بأن تكشف له عن هذه المعلومات في أي نزاع أو نزاع متوقع بين الشركة والمتداول. مع ذلك، قد تمنع الأسباب التقنية الشركة من تسجيل حديث، كما أن التسجيلات، أو المحاضر التي قامت بها الشركة تُدمر وفقاً لمزاولة الشركة المعتادة. نتيجة ذلك، لا يجب أن يعتمد المتداول على أن هذه التسجيلات متوفرة.

١٧. عندما يطلب المتداول من الشركة الدخول إلى وضعية تتعارض مع إحدى أو أكثر من وضعياته المفتوحة، تُطبق الشركة مبدأ الـ FIFO؛ ونتيجة ذلك،

هذه الخطوة ضرورية أو مرغوباً فيها لحمايتها الخاصة أو لحماية المتداول. وتُطبق هذه الخطوة أيضاً في حالات لا تستطيع الشركة التواصل مع المتداول.

١٨. في حال لم يزود المتداول الشركة بإشعار عن نيته في تنفيذ أي عقد خيار، أو أي عقد آخر يتطلب تعليمات من المتداول في الوقت المنصوص عليه من قبل الشركة، بإمكان الشركة معاملة عقد الخيار أو العقد على أنه قد تم التنازل عنه من قبل المتداول. وفي حال إمكانية تمديد العقد لدى إنتهائه، تتمكن الشركة، كما ترتأيه مناسباً، من اختيار تمديد أو إقفال هذا العقد.

١٩. قد تعترف وتقبل الشركة شفهيّاً أو خطياً بالتعليمات المعطاة لإجراء التداول وتتم كما هو موجب.

٢٠. بإمكان الشركة (من دون أن تكون ملزمة في أي ظرف من الظروف) على طلب تأكيدات بطريقة معقولة، في حال كانت هذه التعليمات سبباً لإغلاق حساب أو تحويل الأموال المستحقة للمتداول، أو في حال تبين للشركة بأن التأكيد من هذا القبيل هو ضروري أو مرغوب فيه.

٢١. يعطى المتداول على الشركة، وبقيةها مؤمنة ضد أي خسائر قد تتكبدها نتيجة أي خطأ في أي تعليمات معطاة من قبل شخص مصّرح له، أو نتيجة تصرف الشركة وفقاً لأي تعليمات تصدر أو قد تصدر عن أي شخص مصّرح له.

٢٢. بإمكان الشركة، كما ترتأيه مناسباً، ومن دون أي تفسير، رفض تطبيق التعليمات.

٢٣. على العموم، تتصرف عملياً الشركة وفقاً للتعليمات بأسرع ما يمكن، وتتصرف، كلما كان الأمر يتعلق بتعليمات التداول، ضمن إطار زمني معقول في سياق طبيعة هذه التعليمات، مع ذلك، وبعد استلام هذه التعليمات، وفي حال اعتقدت الشركة، ضمن زمن معقول، أنه غير منطقي العمل بها قد تؤجل الشركة التصرف بناء على هذه المعلومات إلى أن تصبح هذه التعليمات، حسب ما ترتأيه الشركة، قابلة للتنفيذ، أو تبلغ المتداول أنها ترفض التصرف بناء عليها.

٢٤. من الممكن أن تظهر الأخطاء في أسعار الصفقات المحددة من قبل الشركة. وفي هذه الظروف،

الشركة تغيير قيمة الضمانة الإضافية من دون إشعار مسبق إلى المتداول.

٥. تكون أي من الضمانات الإضافية بعهددة وسيط أو قِيم مؤهلاً تعينه الشركة، ويكون الوسيط أو القِيم المؤهل مسؤولاً عن المطالبة والحصول على كافة مدفوعات الفائدة، والدخل، والحقوق الأخرى التي يجنيها المتداول. ولا تقبل الشركة بتحمل أي مسؤولية من أي نوع كانت للتصرفات أو الإهمال الناتج عن أي وسيط أو قِيم مؤهل، ولا تكون مسؤولة تجاه المتداول لأي خسائر ناجمة مباشرة أو غير مباشرة عن هذه التصرفات أو هذا الإهمال.

٦. يحق للشركة أن:

١. تحوّل أي نقود أو ضمانات إضافية يحصل عليها المتداول لإرضاء التزاماتها تجاه أي فريق ثالث؛

٢. تكلف، وتتعهد، أو تمنح أي ترتيبات أمنية على الضمانات الإضافية لإرضاء إلتزامات الشركة تجاه أي فريق ثالث، وفي هذه الحالة، قد تُسجّل الضمانة الإضافية أو لا تُسجّل باسم المتداول.

٣. تزوّد إلى أي فريق ثالث ضمانة إضافية، وفي هذه الحالة، قد تُسجّل الضمانة الإضافية أو لا تُسجّل باسم المتداول.

٤. إعادة إلى المتداول غير الضمانة الأصلية أو أي شكل ضمانة.

٥. لا تلزم الشركة على تبليغ المتداول بالدخل الذي تحصل عليه من جراء النشاطات المحددة في هذا البند.

٦. يلزم المتداول بتسليم على الفور أي أموال أو أموال مسلمة من قبله بموجب عقد وفقاً لشروط هذا العقد، وأي تعليمات مقدمة من قبل الشركة بهدف تمكينها من تأدية إلتزاماتها بموجب أي عقد متطابق تم إبرامه بين الشركة وفريق ثالث.

٧. في حال فشل المتداول في تزويد أي ضمانة، أو إيداع، أو أي مبلغ مستحق بموجب هذا الإلتفاق في ما يتعلق بأي صفقة، قد تقفل الشركة أي عقد من دون إشعار مسبق إلى المتداول، وتطبّق أي إجراءات على دفع أي مبالغ مستحقة على الشركة.

تقفل الوضعية المعاكسة التي فتحت في بداية هذه الوضعيات. مع ذلك، بناء على اتفاق خاص في كل حالة فردية، قد تقبل الشركة بإقفال وضعيات أخرى.

ج. الضمانات، والضمانات الإضافية، والدفع والتسليم

١. يدفع المتداول إلى الشركة بناء على الطلب:

١. مبالغ مالية عن طريق الإيداعات، أو كضمانات أساسية أو متقلبة بحسب متطلبات الشركة، وفي حال طبّق العقد على التبادل من قبل الشركة، لا نقل هذه الضمانات عن مبلغ النسبة المئوية المنصوص عليها في التبادل ذو علاقة، إضافة إلى أي ضمانة إضافية قد تتطلبها الشركة، حسب ما ترتأيه.

٢. مبالغ مالية يمكن أن تستحق لصالح الشركة، من وقت إلى آخر، بموجب عقد، ومبالغ طلبت لتصفية رصيد مدين على أي حساب.

٣. مبالغ من الأموال قد تتطلبها الشركة من وقت إلى آخر ككفالة لموجبات المتداول تجاه الشركة.

٤. في حال سدد المتداول أي دفعة بموجب هذا الإلتفاق، تخضع لأي اقتطاع أو حسم، يدفع المتداول للشركة هذا المبلغ الإضافي لضمان أن المبلغ الذي حصلت عليه الشركة يساوي المبلغ الكامل الذي تكون قد حصلت عليه في حال لم تتم أي عملية اقتطاع أو حسم.

٥. تودع الدفعات في حساب المتداول من قبل الشركة شرط حصول هذه الأخيرة على المبلغ المطروح. ويطبّق ذلك، حتى لو لم يُذكر ذلك صراحة في أي إيصال أو أي إشعار، أو أي أمر دفع.

٦. بناء على الإلتفاق الخطي المسبق للشركة في كل فرصة ملائمة، بإمكان المتداول إيداع ضمانات إضافية مع الشركة، أو تزويد الشركة بضمانة أو تعويض من أي شخص، وبصيغة مقبولة إلى الشركة بدلاً من النقود بهدف الخضوع لموجباتها. ويدرك المتداول بأن الشركة قد تحدد، كما ترتأيه، القيمة التي من خلالها يجب أن تسجّل الضمانة الإضافية، ونتيجة ذلك تلبّي طلباتها تجاه المتداول، وبإمكان

اتفاق فتح حساب

الشركة كافة أعمال التداول التي تخضع ل ضمانات، أو واحدة منها، أو أكثر، أو جزءاً منها، و/أو تصفي أو تباع أوراق مالية أو ملكية أخرى على حساب التداول، كما ترتأيه، من دون تحمل أي مسؤولية تجاه التداول لهذا العمل.

٣. في حال فتح التداول أكثر من حساب، يحق للشركة تحويل المال أو الضمانات الإضافية من حساب إلى آخر، حتى ولو تطلب هذا التحويل إقفال أعمال التداول التي تخضع ل ضمانات على الحساب الذي من خلاله تجري الصفقة.

٤. إن المتطلبات العامة للشركة في ما يتعلق بال ضمانات تختلف أنواع التداول الخاضعة ل ضمانات هي معروضة على الموقع الإلكتروني للشركة. مع ذلك، تحتفظ الشركة بحق تحديد متطلبات خاصة تتعلق ب ضمانات التداول الفردي الخاضع ل ضمانات.

٥. يدرك التداول على الأخص بأن متطلبات التداول الخاضع ل ضمانات تخضع للتغيير من دون إشعار، ولدى فتح أعمال تداول تخضع ل ضمانات، لا يُسمح للشركة بإقفالها كما ترتأيه ولكن فقط وفقاً لتعليمات موجهة من التداول أو وفقاً لحقوق الشركة بموجب الإتفاق.

نتيجة ذلك، تزيد الشركة متطلبات الضمانات في حال اعتبرت أن مخاطرها في التداول الخاضع ل ضمانات قد زادت مقارنةً بالخطورة التي كانت موجودة بتاريخ الإفتتاح.

خ. حسابات

١. ترسل الشركة إلى التداول أو إلى تعديل الكلمة عن التداول المتعلق بكل صفقة أو عقد أبرمته الشركة مع/أو لمصلحة التداول، وفي ما يتعلق بكل وضعية مفتوحة تم إقفالها من قبل الشركة لمصلحة التداول، وترسل عادة تأكيدات التداول قبل إقفال المكتب الخلفي للشركة في يوم عمل يتبع اليوم الذي تم فيه العقد أو الصفقة.

٢. ترسل الشركة إلى التداول، في غضون أسبوعين من نهاية كل فصل، كشف لكل حساب، بما في ذلك، أي وضعية للمتداول.

١٠. في حال فشل التداول في تسديد أي دفعة عند استحقاقها، يدفع التداول فائدة (إعتباراً من تاريخ الإستحقاق حتى تاريخ التسديد) على المبلغ المتبقي بالمعدل المذكور في جدول العمولة، والتكاليف، وال ضمانات، أو بأي معدل آخر مطبق ومنصف قد تختاره الشركة.

١١. يُبلغ التداول بأنه يحق للشركة، بالإضافة إلى أي حقوق أخرى قد تحصل عليها بموجب هذا الإتفاق أو بشكل عام، تحديد حجم الوضعية المفتوحة للمتداول (صافي أو إجمالي)، وحق رفض طلبيات لحال وضعيات جديدة؛ إنها حالات تستطيع الشركة من خلالها ممارسة هذا الحق، بما في ذلك، لا الحصر:

أ. تعتبر الشركة بأن التداول قد يملك معلومات داخلية.
ب. تعتبر الشركة أنه يوجد حالات تداول شاذة.

ب. إن قيمة الضمانات الإضافية (على النحو الذي تحدده الشركة وفقاً للبند ج) تقع تحت الحد الأدنى من متطلبات الضمانات.

ج. ضمانات على الأعمال التجارية

١. بتاريخ فتح ضمانات خاصة بالتداول في ما بين الشركة والمتداول، قد تطلب الشركة من المتداول امتلاك ضمانات في الحساب تساوي على الأقل المتطلبات الأساسية للشركة في ما يتعلق بال ضمانات.

٢. تُطبق متطلبات الشركة في ما يتعلق بال ضمانات، بإبقاء الضمانات كافية لغاية إقفال المراكز المأخوذة سابقاً، ويتحمل المتداول مسؤولية توفير ضمانات كافية في الحساب في أي وقت.

قد تبليغ الشركة أو لا تبليغ التداول بعدم تلبية متطلبات الضمانات، وفي حال لم تكن الضمانات المتوافرة في الحساب كافية لتغطية متطلبات ضمانات الشركة، وفي أي وقت خلال مدة التداول الذي يخضع ل ضمانات، يلزم المتداول بتحويل الأموال الكافية إلى الشركة، يجب أن يكون هذا التحويل فعالاً وموثقاً تجاه الشركة على الفور، بعدما تكون هذه الأخيرة قد طلبت من المتداول القيام بذلك، حتى ولو كان المتداول ينجز هذه الصفقات، قد تغلق

التعويض المسبق للأخطاء التي ارتكبتها منظمة المقاصة ذات علاقة، في حال وجودها.

د. العمولات والرسوم، والتكاليف الأخرى

١. يلزم المتداول بالدفع إلى الشركة جدول الضمانات، والعمولات، والرسوم، ويُؤد برنامج الضمانات، والتكاليف، والعمولات الحالية بناء على الطلب. وقد تغير الشركة هذه العمولة والتكاليف من وقت إلى آخر من دون إشعار مسبق للمتداول.

٢. بالإضافة إلى هذه التكاليف والعمولات، يُلزم المتداول بدفع ضريبة على القيمة المضافة ورسوم أخرى، وتكاليف التسليم والتخزين، ورسوم غرف المقاصة والتبادل، بالإضافة إلى كافة الرسوم التي تتحملها الشركة في ما يتعلق بأي عقد يحافظ على العلاقة مع المتداول.

٣. يحق للشركة الطلب من المتداول دفع التكاليف التالية كل على حدة:

أ. كافة المدفوعات الإستثنائية الناتجة عن العلاقة مع العميل، على سبيل المثال، تكاليف الهاتف، والتلفاكس، والبريد (في حال طلب المتداول نسخة تأكيد على عملية التداول)، وكشوفات الحسابات، إلخ. التي قد تكون الشركة سلمتها بطريقة إلكترونية.

ب. أي نفقات تدفعها الشركة نتيجة سوء تنفيذ المتداول، بما في ذلك الرسوم المحددة من قبل الشركة في ما يتعلق بتقديم إشعارات تذكير، ومساعدة قانونية إلخ.

ج. أي نفقات للشركة في ما يتعلق بالرد على إستعلامات السلطات العامة، حسب منطقة تشريعها، بما فيها رسم محدد من قبل الشركة في ما يتعلق بتقديم المحاضر ومرفقاتها، وتخضير النسخات.

د. الرسوم الإدارية الخاصة بإيداعات الأوراق المالية، وأي نفقات للشركة، في ما يتعلق بتعهد، عند الإقتضاء، بما في ذلك، قسط التأمين.

هـ. أي نفقة للشركة تتعلق بملاحظات مدققي الحسابات/التقارير في حال طلبت من قبل العميل.

٣. بإمكان الشركة إنهاء أي تبليغ أو أي اتصال آخر يتوجب عليها تقديمه بموجب هذا الإتفاق، بما فيه، الكشف عن الحساب، وتأكيدات التداول، حسب اختيارها، إلى المتداول بصيغة إلكترونية، أو بالبريد الإلكتروني، أو بعرضها في ملخص حساب المتداول في موقع المتداول عبر الشبكة الإلكترونية. ويُلزم المتداول بتزويد الشركة بعنوان إلكتروني لهذا الهدف. وتُعتبر رسالة البريد الإلكتروني قد استلمت من قبل المتداول عندما ترسلها الشركة. ولا تتحمل الشركة مسؤولية أي تأجيل، أو تبديل، أو إعادة توجيه، أو أي تعديل آخر قد تخضع له الرسالة بعد إرسالها من الشركة. وتعتبر الرسالة الموجودة على حساب المتداول في حساب المتداول عبر الشبكة الإلكترونية مستلمة من قبل المتداول عندما تكون الشركة قد وظفت الرسالة الموجودة في برنامج المتداول عبر الشبكة الإلكترونية.

٤. على المتداول التأكد من محتويات كل مستند، بما في ذلك، المستندات المرسله من قبل الشركة بصيغة إلكترونية، وتعتبر هذه المستندات نهائية، في حال لم يتبين فيها أي خطأ إلا في حال بلغ المتداول الشركة خطياً بخلاف ذلك، وعلى الفور، بعد استلامه هذا المستند؛ وفي حال اعتقد المتداول أنه أبرم اتفاقاً يؤكد التداول، ولكنه لا يستلم هذا التأكيد، عليه أن يبلغ الشركة على الفور، في الوقت الذي كان من المفترض حصوله على هذا التأكيد. وفي غياب هذه المعلومات، قد يُعتبر العقد، وكما ترتأيه الشركة، غير موجود.

٥. زيادة المراسلة fax أو sms.

٦. لدى توقيع هذا الإتفاق، يوافق المتداول على أن تحتفظ الشركة بأوراق المتداول المالية في الحجز العام، مع الأوراق المالية التي تنتمي إلى العملاء الآخرين أو إلى الشركة. وتحتفظ الشركة بسجل يوضح حق الرقبة الفردي للعميل في ما يتعلق بالأوراق المالية المسجلة، وفي حال تقصير الشركة، يحق للمتداول، إستناداً إلى السجل، سحب أوراق المتداول المالية من حساب الحجز العام في حال غياب أي نزاع سابق يتعلق بحق الرقبة الخاص بالمتداول. ويقبل المتداول أن هذه الأوراق المالية ليست مسجلة لدى مؤسسة المقاصة ذات علاقة، أو لدى القِيم، باسمه ولكن باسم الشركة. نتيجة ذلك، لا يحق للمتداول شخصياً

اتفاق فتح حساب

ذ. الفائدة وحويل العملات

١. بالخضوع إلى البند المبين أدناه، وباستثناء ما تم الإتفاق عليه بخلاف ذلك خطياً، لا تكون الشركة مسؤولة عن:

ا. دفع الفائدة إلى المتداول على أي رصيد دائن، وفي أي حساب، أو على أي مبلغ آخر لدى الشركة؛ أو

ب. تبليغ المتداول بالفوائد على هذه المبالغ التي تحصل عليها الشركة، أو المتصلة بأي عقد.

٢. في حال تجاوز رصيد الحساب مبالغ معينة، بإمكان الشركة أن تدفع فائدة على هذا الرصيد بعدما تكون كافة الضمانات قد حسمت بمعدل حدده الشركة من وقت إلى آخر وتنشره على جدول الضمانات، والتكاليف، والعمولات الخاصة بها.

٣. في حال وجود رصيد مدين على الحساب وفقاً لاتفاق خاص في ما بين الشركة والمتداول، يدفع هذا الأخير فائدة إلى الشركة على كامل مبلغ هذا الرصيد وبالمعدل الذي حدده الشركة من وقت إلى آخر، وتنشره على جدول الضمانات، والتكاليف، والعمولات الخاص بها.

٤. يحق للشركة (ولكن لا تكون ملزمة في أي ظرف من الظروف) تحويل:

ا. أي مكاسب محققة، وخسائر، وأقساط على عقود الخيار، وعمولات، وتكاليف الفائدة، ورسوم الوساطة التي تنشأ عن عملة تختلف عن عملة المتداول الأساسية (أي، العملة التي يُخصص بها حساب المتداول) إلى العملة الأساسية للمتداول؛

ب. أي إيداع بعملة معينة، إلى عملة نقدية أخرى بهدف شراء أصول بعملة تختلف عن عملة المتداول الأساسية؛

ج. أي أموال لدى الشركة للمتداول، إلى عملة أخرى من هذا القبيل التي تعتبرها الشركة ضرورية أو مرغوب فيها لتغطية إلتزامات ومسؤوليات المتداول في هذه العملة.

٥. كلما تقوم الشركة بعمليات تحويل للعملة، فإنها تقوم بذلك بمعدل فائدة معقول من اختيارها، ويحق للشركة تحميل نفقة والإحتفاظ، لحسابها

٤. تُحسب الرسوم إما على شكل مبلغ ثابت يتوافق مع المدفوعات السارية، أو على شكل نسبة مئوية أو معدل متواصل يتوافق مع الخدمة المنفذة. ويمكن أن تكون طرق الحساب مشتركة. وتحتفظ الشركة بحق إدخال رسوم جديدة.

٥. بإمكان الشركة تقاسم العمولات والنفقات مع شركائها، وإدخال وسطاء أو أي أطراف آخرين، أو تقاضي منهم مكافأة بموجب عقود مبرمة من قبل الشركة، إن التفاصيل حول أي مكافأة من هذا القبيل، أو ترتيبات حول التقاسم، لا تؤكد التداول. إن الشركة (أو أي من شركائها) قد يستفيد من العمولات، والأرباح الإجمالية، وتخفيضات السعر، أو من أي مكافأة أخرى عندما تكون لصالح الطرف الآخر من العقد.

٦. تكون كافة المبالغ المستحقة للشركة (أو وكلاء مستخدميها من قبل الشركة) بموجب هذا الإتفاق، حسب اختيار الشركة، إلا في حال حدد بخلاف ذلك في هذا العقد:

ا. محسومة من أي أموال لدى الشركة لحساب المتداول.

ب. مدفوعة من قبل المتداول وفقاً لأحكام حساب الفروقات، أو تأكيد إشعار التداول، أو إشعارات أخرى.

٧. يحق للشركة تحديد الأسعار التي على أساسها يتم التداول مع المتداول في بورصة الـ (OTC)، وباستثناء الحالات التي تمارس فيها الشركة أي من حقوقها، قد تضطر إلى إقبال العقد بموجب الإتفاق؛ ويتحمل المتداول مسؤولية تقرير ما إذا كان يرغب أو لا يرغب في إبرام عقد بهذه الأسعار. إن الأسعار المحددة على تأكيدات التداول والمرسلة إلى المتداول تتضمن كافة التكاليف التي لم تحدد وتكشف على حدة، ويوافق المتداول على استلام التأكيدات على التداول على هذا النحو، وقد تضاف تكاليف أخرى.

٨. بالإضافة إلى ذلك، يقر المتداول، ويدرك، ويفهم بأن الإجراءات في البند ا. والفائدة، وحويل العملات، والبند ا. وصنع السوق، وتحقيق أفضل تنفيذ، قد تؤدي إلى تكاليف إضافية على نفقة المتداول.

آخر بوسائل تصفية الأرباح (تفضل). وتحدد قيمة العقود المفتوحة وفقاً للمبادئ المبينة في ما بعد، ويكون المبلغ النهائي الذي يجب تسديده من قبل أحد الطرفين، الفارق بين التزامات دفع كل فريق.

٤. إن المعدلات التي على أساسها تُقفل العقود، هي معدلات السوق المطبقة في اليوم الذي تقرر فيه الشركة إقفال العقود بسبب تقصير معين.

٥. بإمكان الشركة، كما ترتأيه مناسباً، تحديد المعدلات، بحصولها على عرض من صانع السوق، وفقاً للأصول المطروحة، أو تطبيق معدلات من أنظمة معلوماتية مالية إلكترونية.

٦. لدى تحديد قيمة العقود التي يجب تصفية أرباحها، تطبق الشركة مبدأ الفروقات بين أسعارها المعتادة، مضمّنة كافة التكاليف والأعباء.

٧. يسري اتفاق تصفية الأرباح قانوناً تجاه أي (ESTATE) فريق دائن في هذا الإتفاق.

س. صنع السوق

١. عندما تنفذ الشركة تعليمات بصفة وكيلة المتداول في بورصة معروفة أو بأجل، لن تكون هذه الشركة فريقاً في هذا التداول، بما أن هذه الطلبات تُنفذ في نظام التداول المتعلق بهذه البورصة بأفضل سعر، وبالظروف المتاحة المتوفرة في وقت الطلبية، أو وفقاً لتعليمات المتداول الخاصة، على سبيل المثال، في حال اختار المتداول حصر الطلبية. لن تُضمّن الشركة أسعار التنفيذ أي فروقات تجري لمصلحة المتداول، ولكنها تُكافأ وفقاً لجدول العمولات والتكاليف، والضمانات.

٢. على المتداول الإدراك أن الشركة قد تتصرف بصفة صانع السوق في بعض الأسواق، بما في ذلك لا الحصر، العملات الأجنبية، وعقود الخيار، والعملات الأجنبية في الـ "OTC"، وعقود الـ "CFD".

٣. تكشف الشركة للمتداول، وبناءً على طلب هذا الأخير الخطي، أنها ستتصرف بصفة صانع السوق لأي منتج.

الخاص، بالربح الإجمالي على معدلات الفائدة قبل هذا التحويل الذي بإمكانها تحديده من وقت إلى آخر ونشره على جدول الضمانات، والتكاليف، والعمولات الخاصة بها.

ر. تعهد

١. إن أي/كافة الضمانات الإضافية المحولة إلى الشركة من قبل المتداول، أو التي هي بحوزة الشركة، أو الطرف الآخر في الشركة نيابة عن المتداول، يُعهد إليها على أنها كفالة لأي مسؤولية قد يتحملها المتداول أو يتولاها تجاه الشركة. وتتضمن هذه الضمانة الإضافية، ومن دون الحصر، أرصدة دائنة على الحسابات، وأوراق مالية مسجلة في دفاتر الشركة على أنها باسم المتداول، وقيمة الوضعيات المفتوحة للمتداول مع الشركة.

٢. في حال فشل المتداول في تلبية أي إلتزام بموجب هذا الإتفاق، يحق للشركة بيع على الفور أي ضمانة إضافية معهودة من دون أي إشعار أو دعوى قضائية. ويجري هذا البيع بالطرق التي تحدها الشركة حسبما ترتأيه مناسباً، وبالسعر التي تحده الشركة منطقياً.

ز. إتفاق تصفية الأرباح

١. في حال سُددت المبالغ بموجب الإتفاق في أي تواريخ محددة من قبل كل فريق إلى الفريق الآخر بالعملة عينها، وفي هذا التاريخ، يكون كل فريق قد حُجّر تلقائياً من الدفع. وفي حال لم تُسدد المبالغ بنفس العملة، تُحوّل الشركة هذه المبالغ وفقاً للمبادئ المنصوص عليها في البند ا.

٢. في حال تجاوز المبلغ الإجمالي المدفوع من قبل الفريق الأول المبلغ الإجمالي المدفوع من قبل الفريق الثاني، يدفع الفريق الذي مبلغه الإجمالي أكبر إلى الفريق الآخر الفارق، ويكون كل فريق قد دفع التزاماته وحُجّر منها.

٣. في حال انتهت مدة الإتفاق وفقاً للبند ط، تُحل نهائياً كافة الإدعاءات التي يقوم بها فريق بحق فريق

اتفاق فتح حساب

٨. بإمكان الشركة التي تتصرف كصانع سوق أن تفرض أو ألا تفرض عمولات. ومع ذلك، وبصرف النظر عما إذا كانت الشركة تفرض أو لا تفرض عمولات، يوافق المتداول أن تبحث الشركة عن أرباح إضافية خارج نطاق عملها كصانع سوق. وبإمكان هذه الأرباح أن تكون كبيرة في حال قورنت مع إيداع ضمانات المتداول.

٩. يقر المتداول، ويدرك، ويقبل بأن السعر المحدد له يتضمن فروقات مقارنة مع السعر الذي قامت الشركة بتغطيته، أو توقعت أنها قادرة على تغطية العقد في تداول ما مع عميل آخر أو فريق آخر. بالإضافة إلى ذلك، يقر المتداول، ويدرك، ويقبل بأن الفوارق المذكورة تشكل مكافأة للشركة، وأن هذه الفوارق لن تُحدد في اشعار (CONFIRMATION) أو بخلاف ذلك، لن تكشف للمتداول.

١٠. إن أي عمولات، وأي فوائد، ومصاريح ترتبط وتتضمن في فروقات الأسعار من قبل الشركة بصفتها صانع السوق في بعض الأسواق، بالإضافة إلى رسوم أخرى، ستؤثر على نتيجة تداول المتداول، كما وستؤثر سلباً على أداء تداول المتداول مقارنة مع حالة معينة، في حال لم تُنفذ هذه العمولات، وأي فوائد ترتبط بها وتتضمن فروقات الأسعار.

١١. في الوقت الذي تعتبر فيه عادة فروقات الأسعار والعمولات معتدلة في ما يتعلق بقيمة الأصول الأساسية المتداولة، قد تكون التكاليف مهمة لدى مقارنتها مع إيداع ضمانات المتداول. ونتيجة ذلك، قد يتعرض إيداع ضمانات المتداول إلى خسائر كبيرة تستهدف هذا الأخير، وإلى تحمل تكاليف مريبة تتضمن العمولات، ورسوم الوساطة، وتكاليف الفائدة، وكذلك النفقة الضمنية التي يتحملها المتداول، والتي يعود سببها إلى أداء الشركة بصفة صانع سوق.

١٢. في حال كان المتداول نشيطاً، ويقوم بالعديد من الصفقات، قد يكون مفعول تكاليف الصفقة مهم جداً. نتيجة ذلك، قد يحصل المتداول على أرباح ملحوظة في السوق لتغطية التكاليف الخاصة بنشاطات التداول مع الشركة. وبالنسبة إلى المتداولين النشيطين جداً، قد تتجاوز هذه التكاليف على مر الزمن قيمة الضمانات المودعة. عادة، لدى التداول بمشتقات خاضعة للضمانات، كلما انخفضت النسبة المئوية

٤. عندما تتصرف الشركة بصفة صانع سوق، تعرض وتطلب أسعاراً في ظروف الأسواق الطبيعية.

٥. لكي تُحدد الشركة الأسعار بالسرعة المرتبطة عادة بالمضاربة، عليها الاعتماد على السعر أو توفير المعلومات التي قد تثبت لاحقاً بأنها خاطئة بسبب ظروف السوق الخاصة، على سبيل المثال لا الحصر، نقص في السيولة، أو توقيف مؤقت للأصول، أو أخطاء في المعطيات من مزودي المعلومات، أو أسعار محددة من أطراف آخرين. وفي هذه الحال، وفي حال تصرفت الشركة بحسن نية لدى تزويد المتداول بالسعر، بإمكانها إلغاء التداول معه، ولكن في وقت معقول، وتزويده بتفسير كامل عن سبب هذا الإلغاء.

٦. بعد تنفيذ أي وضعية مع العميل، تتمكن الشركة، حسب ما ترتأيه مناسباً، من تصفية وضعية كل عميل بوضعية عميل آخر، أو من استبدال وضعية معينة بوضعية أحد فرقاء الشركة الآخرين، أو الإحتفاظ بوضعية إستهلاكية في السوق بتية الحصول على أرباح تداول من هذه الوضعيات. وقد تؤدي هذه القرارات وهذه الإجراءات إلى استبدال الشركة لوضعية العميل بأسعار مختلفة - أحياناً مختلفة بشكل مهم - عن تلك المحددة للعملاء، مما ينشئ أرباح أو خسائر في التداول. وقد يرفع كل ذلك بدوره إمكانية تكبد المتداول ما يسمى بالسعر الضمني (أي الفارق بين السعر الذي تداوله المتداول مع الشركة، والسعر الذي تداولته الشركة في ما بعد مع فرقاء آخرين و/أو عملاء آخرين) بسبب أي أرباح حُققَت من قبل الشركة نتيجة صنع السوق. مع ذلك، قد يكبد صنع السوق الشركة تكاليف باهظة بحيث أنه يتحرك ضدها مقارنة مع السعر الذي تداولته مع المتداول.

٧. يقبل المتداول، نتيجة عمل الشركة بصفة صانع السوق، على أنها لا تلزم بتزويده بأفضل ما يمكن في هذه الأسواق. بالإضافة إلى ذلك، يقبل المتداول بأن الشركة في هذه الأسواق قد تملك مواقف تعاكس مواقف العملاء تؤدي إلى احتمال تعارض المصالح بينها وبين العملاء. وفي الأسواق، حيث تتصرف الشركة بصفة صانع السوق، يقبل المتداول أن لا يلتزم للشركة بتحديد الأسعار للعملاء في كافة الأوقات وفي أي سوق، أو بتحديد هذه الأسعار لعملاء بحد أقصى لفارق الأسعار.

ص. تضارب المصالح

١. يمكن أن يكون للشركة، أو شركائها، أو أي أشخاص آخرين يرتبطون بها، مصلحة، أو ترتيبات مادية بأي صفقة أو عقد مطبق، أو نصيحة مژودة من قبل الشركة بموجب هذا العقد، ويوافق المتداول، لدى عقد هذا الإتفاق، أن للشركة حق القيام بهذا العمل دون اللجوء المسبق إلى المتداول.

٢. بالإضافة إلى ذلك، قد تژود الشركة الفرقاء الآخرين بنصائح، وتوصيات، وخدمات أخرى، الذين قد تتضارب أو تتنافس مصالحهم مع مصالح المتداول. وبإمكان الشركة، وشركائها، وموظفيها التصرف نيابة عن عملاء آخرين قد يتخذوا مواقف تتعارض مع مواقف المتداول، أو قد يدخلوا في تنافس مع المتداول لاكتساب الوضعية نفسها أو المماثلة لها.

ض. الفريق الآخر في الشركة وإدخال الوسطاء

١. بإمكان الشركة إعطاء تعليمات لفريق آخر من اختيارها لتفعيل تعليمات المتداول؛ وتقوم الشركة بذلك عندما تخضع الصفقة لقوانين التبادل أو السوق الذي ليست الشركة عضواً فيه.

٢. لا تكون الشركة مسؤولة عن الأخطاء التي يرتكبها الفريق الآخر إلا في حال أثبت أنها لم تتصرف بحذر كافٍ لدى اختيارها الفريق الآخر.

٣. قد يعرف وسيط مالي المتداول على الشركة، وفي هذه الحالة، لا تكون الشركة مسؤولة عن أي اتفاق ليست فريقاً فيه يجري بين المتداول والوسيط المذكور.

٤. يدرك المتداول أن الإتفاق الذي جرى بينه وبين الوسيط قد يزيد التكاليف حيث أن الشركة قد تدفع رسوماً أو عمولات لهذا الشخص. ويقر المتداول بأن هذا الوسيط يعمل إما بصفة وسيط، أو وكيل له، وأن هؤلاء الأشخاص لا يحق لهم القيام بأي تمثيل للشركة أو للخدمات المژودة من قبل الشركة.

لمعدل الضمان المطبق، كلما ارتفعت التكاليف المتعلقة بتنفيذ الصفقة.

١٣. يدرك المتداول أنه، في سوق العملات الأجنبية، وعقود خيار العملة الأجنبية في

١٤. الـ "OTC"، وعقود الـ "CFD"، وكذلك منتجات الـ "OTC"، قد تنشأ تكاليف ضمنية نتيجة الأرباح المحققة من قبل الشركة التي تعمل بصفة صانع سوق.

١٥. يمكن أن يؤثر أداء الشركة بصفتها صانع سوق سلباً على حساب المتداول معها؛ ولا تكون التكاليف الضمنية المذكورة أعلاه مرئية، ولا يمكن تحديد قيمتها من قبل المتداول مباشرة في أي وقت أراد ذلك.

١٦. ليست الشركة ملزمة في أي وقت كان، وحتى أنها لن تكشف في أي وقت، عن أدائها أو مدخولها بصفتها صانع سوق، أو كل ما يتعلق بالعمولات الأخرى، والتكاليف، والرسوم.

١٧. يدرك المتداول بأن عقود الـ CFD هي منتجات الـ OTC التي حددت أسعارها من قبل الشركة لدى أدائها كصانع السوق، ولم يتم تداولها في بورصة معروفة، نتيجة ذلك، تُطبق أيضاً مواصفات التكاليف غير المرئية الضمنية الأنفة الذكر، والمتعلقة بأداء الشركة كصانع السوق، على أي عقد CFD.

ش. التجميع والتقسيم

١. يُمكن، كما ترتأيه الشركة، تجميع طلبيات المتداول مع طلبيات الشركة، وأي طلبيات أي من شركاء الشركة/أو الأشخاص المرتبطين بالشركة (بما فيه الموظفين وعملاء آخرين). بالإضافة إلى ذلك، بإمكان الشركة تقسيم طلبية المتداول، وكذلك الطلبيات التي جمعتها لدى تنفيذ هذه الطلبيات، وعلى الرغم من تجميع أو تقسيم الطلبيات حيث ترى الشركة ذلك الأداء منطقياً لمصلحة عملائها، قد تؤدي عمليات التجميع والتجميع هذه، في بعض الأحيان، إلى حصول المتداول على سعر غير مؤاتٍ بدلاً من أن تكون طلبيات المتداول قد نُفذت، على التوالي، ومنفصلة، أو مجموعة.

اتفاق فتح حساب

VII. في حال قُدمت عريضة لتصفية أعمال أو إدارة المتداول.

VIII. في حال تُفُذت طلبية أو أُقر قراراً لتصفية أعمال أو إدارة المتداول (لأهداف تختلف عن أهداف الدمج أو إعادة التأسيس بناء على موافقة الشركة الخطية المسبقة).

IX. في حال فرض أي حجز، أو تنفيذ، أو أي إجراء آخر على أي من ممتلكات المتداول، ولم يتم إزالتها، أو الإبراء منها، أو دفعها في غضون سبعة أيام.

X. في حال تنفيذ أي كفالة بواسطة أي رهن، أو أصبح أي حق منفذ بوجه المتداول، وتم تنفيذ الرهن أو الحقوق لتعزيز الكفالة أو (charge).

XI. في حال أصبح أي تاريخ إستحقاق للمتداول أو أي من ملحقاته مستحقة على الفور ومدفوعة، أو في حال أصبح بالإمكان اعتباره مستحقاً ومدفوعاً قبل تاريخ استحقاقه المذكور بسبب تقصير المتداول (أو أي من ملحقاته) أو في حال فشل المتداول (أو أي من فروعهم) في تسديد أي دين بتاريخ استحقاقه.

XII. في حال فشل المتداول في التقيد بأي التزام بموجب الإتفاق أو أي عقد.

XIII. في حال كانت أو أصبحت البيانات والكفالات المقدمة من قبل المتداول غير صحيحة.

XIV. في حال طلب من الشركة أو المتداول بإقفال عقد (أو أي جزء من العقد) من قبل أي وكالة أو سلطة تنظيمية.

XV. في حال اعتبرته الشركة ضرورياً لحماية شركائها.

٥. لدى وجود حالة من الإهمال، يحق للشركة، ويقوض لها كما ترتأيه بالتالي:

أ. بيع أو تحميل نفقة الضمانات الإضافية، والأصول، والأموال، بأي طريقة، التي قد تكون من وقت إلى آخر بحوزة أو تحت رقابة الشركة أو أي من شركائها، أو وكلائها، أو طلب أي كفالة.

ط. التقصير وسبل العلاج

١. قد تضيف أحكام هذا البند أي حقوق أخرى لدى الشركة وفقاً للإتفاق، بما في ذلك لا الحصر، إتفاق التعهد المنصوص عليه في البند ع، وأيضاً أي حقوق أخرى لدى الشركة وفقاً للقانون السائد في منطقة تسجيلها.

٢. تحتفظ الشركة بحق احتجاز، أو حسم أي مبالغ تدب بها للمتداول أو تملكها في حال استحققت أي مبالغ للشركة أو لشركائها من المتداول.

٣. يقوض المتداول الشركة، وكما ترتأيه هذه الأخيرة، وفي أي وقت، ومن دون أي إشعار أو مسؤولية تجاه المتداول، ببيع، وتطبيق، ومقاضة، و/أو تغيير بأي طريقة أي أو كافة ممتلكاته، و/أو أرباح خاصة بأي من هذه الأموال التي تكفلها أو تديرها الشركة، أو أي من شركائها، أو وكلائها لتحرير كافة التزامات المتداول تجاه الشركة أو أي من شركائها.

٤. يشكل كل/أي من هذه الحالات التالية حالة من التقصير:

أ. في حال فشل المتداول في القيام بأي دفع.

إ. في حال فشل في تنفيذ أي عمل آخر أو أي أمر ينص عليه الإتفاق أو تتطلبه الشركة كما ترتأيه منصفاً:

إ. في حال فشل المتداول في إرسال الأموال الضرورية بموجب أي عقد للشركة في اليوم الأول من تاريخ الإستحقاق (specific).

إ. في حال فشل المتداول في تزويد الأصول التي يجب تسليمها، أو في حال استلامه للأصول بموجب أي عقد في اليوم الأول من تاريخ الإستحقاق.

إ. في حال توفي المتداول أو أصبح فاقداً الأهلية.

إ. في حال تقديم أي طلب إفلاس بحق المتداول وفقاً لقوانين الإفلاس السارية في بلده الأم، أو في حال تنفيذ أي إجراء مماثل على المتداول، أو في حالات الشراكة بحق شريك واحد أو أكثر، أو في حال كان المتداول شركة وتم تعيين حارس قضائي، أو هيئة أمناء، أو حارس إداري، أو وظيفة من هذا القبيل:

٨. بإمكان الشركة، ومن دون إلحاق الضرر بأي من حقوقها بموجب الإتفاق أو القانون السائد في بلدها، في أي وقت، ومن دون أي إشعار، دمج كافة أو أي من حسابات المتداول مع الشركة أو أي من شركائها، وتعويض كافة المبالغ المستحقة ل/أو من قبل الشركة أو أي من شركائها بالطريقة التي ترتأبها مناسبة.

ظ. كفالات المتداول والعروض

١. يكفل المتداول ويعرض ما يلي:

١. أنه لا يخضع لأي موانع قانونية في ما يتعلق ب ولا يخضع لأي قانون أو تنظيم يمنعه من الدخول في، أو تنفيذ الإتفاق أو أي عقد آخر، أو صفقة منصوص عليها في الإتفاق:

٢. أنه يحصل على كافة الموافقات اللازمة، ويتمتع بصلاحيه إبرام الإتفاق (وفي حال لم يكن المتداول فرداً، يُمنح الصلاحيه الخاصه بالشركه أو صلاحيه أخرى وفقاً لمستنداتها التنظيمية والأساسية).

٣. تتحرر الإستثمارات أو الممتلكات الأخرى المرؤده من قبل المتداول لأي هدف يحدده، في ما يتعلق بالإتفاقية، وفي كافة الأوقات، من أي عبء، أو حجز، أو تعهد، أو دين، ويكون المتداول صاحب حق في الإستفادة منها.

٤. إنه يخضع لكافة القوانين، بما في ذلك لا الحصر، كافة القوانين والأنظمة المتعلقة بالرسوم، ومتطلبات الرقابة على التبادل، ومتطلبات التسجيل.

٥. إن المعلومات المرؤده من قبل المتداول إلى الشركه هي كامله، ودقيقه، وليست مضلله بأي خصوص.

٦. تتجدد الكفالات والعروض المذكوره أعلاه كلما زود المتداول في المستقبل، وخلال مدة الإتفاق، أي تعليمات للشركه (instructions).

ع. التعويض وتحديد المسؤوليه

١. يعّوض المتداول الشركه، ويبقي هذه الأخيره مكفوله ضد أي خساره، أو رسوم، أو تكاليف، أو نفقات،

٢. شراء أي ضمانات إضافيه، أو استثمار، أو أي ممتلكات أخرى، أو التي من المرجح أن تكون، برأي الشركه، ضروريه كي تتمكن من تلبية إلتزاماتها بموجب أي عقد، ويعود للمتداول أن يدفع للشركه المبلغ الكامل لسعر الشراء إضافة إلى أي تكاليف ونفقات ذات علاقته.

٣. تسليم أي إستثمار خاص بالضمانات الإضافيه، أو أي ممتلكات إلى أي فريق ثالث؛ أو بخلاف ذلك، القيام بأي إجراء تعتبره الشركه مرغوباً فيه لإقفال أي عقد؛

٤. الطلب من المتداول الإقفال على الفور، والتسديد، والتعاقد، بالطريقه التي تراها الشركه مناسبة.

٥. الدخول بأي صفقه خاصه بالعمله الأجنبيه، بمعدلات وأوقات حددها الشركه، بغية تنفيذ الإلتزامات التي تتحملها بموجب أي عقد.

٦. إعادة فوترة كافة أو جزء من أي أصول لا تزال مدينه أو دائنه على الحساب (بما في ذلك، إستبدال إلتزامات الشركه أو المتداول في تسليم أي أصول، باللتزامات دفع مبلغ يساوي قيمة الأصول في السوق (المحده من قبل الشركه حسبما ترتأبه) بالتاريخ الذي تتم فيه إعادة الفوتره.

٦. يسمح المتداول للشركه باتخاذ كافة الخطوات المنصوص عليها في هذا البند من دون توجيه أي إشعار إلى المتداول، ويقر بأن الشركه لا تكون مسؤوله عن أي نتيجة تنشأ عن اتخاذ هذه الخطوات، والحقوق المنصوص عليها في هذا البند، بالإضافة إلى أي حقوق أخرى تتمتع بها الشركه أو أي من شركائها ولا تدخل في مصلحه المتداول بموجب الإتفاق. ويعمل المتداول بكل ما نصت عليه الإتفاقية، ويقوم بإجراءات أخرى قد تطلبها منه الشركه لحماية حقوقها وحقوق شركائها بموجب هذا الإتفاق أو أي اتفاق آخر قد يعقده المتداول مع أي منها.

٧. في حال مارست الشركه حقوقها في بيع أي من الضمانات الإضافيه أو أموال المتداول بموجب هذا البند، يجري هذا البيع من دون أي إشعار أو مسؤوليه تجاه المتداول ونيابه عنه، وتخصص أرباح المبيعات لإبراء أي أو كافة المتداولين من إلتزاماتهم تجاه الشركه أو شركائها.

اتفاق فتح حساب

وسيط، وأن مثل هذه المعلومات قد تكون غير كاملة، ولم يتم التحقق من صحتها، ولا يمكن التحقق منها. ولا تقدم الشركة أي عروض، أو كفالة، أو ضمان، ولا تكون مسؤولة عن دقة، أو اكتمال أي معلومات، أو توصيات مقدمة للمتداول.

غ. السرية وكشف الشركة عن المعلومات

١. لا يكشف أي طرف إلى أي شخص (إلا في حال تطلب منه القيام بذلك بموجب أي قانون مطبق أو بموجب أي سلطة تنظيمية أو إشرافية، أو وفقاً لأي شخص يجيز له القانون بطلب الكشف، أو يسمح له بتنفيذ التزاماته بشكل ملائم بموجب هذا الاتفاق)، عن أي معلومات تتعلق بالعمل، والاستثمارات، والأعمال المالية، أو قضايا أخرى ذات طبيعة سرية من قبل الفريق الآخر، ويستعمل كل فريق كافة المساعي المعقولة لمنع أي إفشاء من هذا القبيل.

٢. لدى موافقة المتداول على هذا الاتفاق، إنه يقوِّض الشركة بالكشف عن المعلومات المتعلقة به كما قد يتطلبه أي قانون، أو نظام، أو سلطة تنظيمية، بما في ذلك تطبيق أي قواعد خاصة بالسوق من دون إشعار مسبق إلى المتداول.

ف. التعديلات

١. يحق للشركة تعديل الاتفاق في أي وقت تشاء، بتقديم إشعار بحد أدنى قبل ١٥/ خمسة عشر يوم، بما فيه لا الحصر، إشعار مرسل عبر البريد الإلكتروني إلى المتداول. وتصبح هذه التغييرات سارية في التاريخ المحدد في الإشعار.

٢. لا تسري أي تعديلات أخرى أُجريت على الاتفاق إلا في حال تمت خطياً، ووقعت من قبل إداري مختص في الشركة.

٣. يتمكن المتداول، وليس الشخص المصرح له، من تغيير العنوان (بما فيه عنوان البريد الإلكتروني) الذي تُرسل إليه التأكيدات على التداول، وكشوفات الحسابات، واتصالات أخرى بإشعار خطي من قبل الشركة.

أو مسؤوليات من أي نوع كانت (في الحاضر أو المستقبل، أو محتملة، أو بخلاف ذلك، وبما فيه، رسوم قانونية منصفة) قد تكبدها أو قد تطرأ على الشركة نتيجة، أو في ما يتعلق بما يلي:

١. خرق المتداول للاتفاق.

٢. دخول الشركة في أي صفقة أو عقد.

٣. حق الشركة باتخاذ أي خطوة في حال الإهمال.

٢. يبقى التعويض سارياً حتى بعد انتهاء الاتفاق.

٣. لا تكون الشركة مسؤولة عن:

١. أي خسارة (بما في ذلك الخسائر المباشرة والأخرى غير المباشرة)، أو تكاليف، أو دين (تشكل معاً "خسارة") تكبدها المتداول كنتيجة لـ أو في ما يتعلق بأحكام الخدمات، إلا في حال، و إلى حد أن مثل هذه الخسارة تكبدها المتداول كنتيجة لإهمال الشركة الجسيم أو التقصير المتعمد.

٢. أي خسارة ناجمة عن الإجراءات المتخذة من قبل الشركة وفقاً لحقوقها بموجب الاتفاق، إن كانت الشركة أو لم تكن مسؤولة عن هذه الخسارة وفقاً لقواعد المسؤولية العامة بموجب قانون بلده الأم.

٣. أي خسارة مباشرة أو غير مباشرة يعاني منها المتداول أكانت ناجمة عن إهمال الشركة أو خلاف ذلك.

٤. أي خسارة يتكبدها المتداول نتيجة فشل فريق ثالث (بما في ذلك أي فريق آخر، أو أي شخص تكفله الشركة بموجب عقد) في تنفيذ التزاماته تجاه الشركة؛ وفي هذه الظروف، لا تكون الشركة مسؤولة عن تنفيذ التزاماتها تجاه المتداول لعجزها عن تنفيذ ذلك نتيجة تقصير الفريق الثالث.

٤. يقر المتداول، ويدرك، ويقبل بالأخص، أن أي توصيات خاصة بالسوق، وأي معلومات مژودة من الشركة لا تشكل عرضاً لـ أو بيعاً، أو التماس بيع، لشراء أو بيع عقد، وأن هذه التوصيات والمعلومات، على الرغم من ارتكازها على مصادر معلومات تعتقد الشركة أنه يمكن اعتمادها، قد تركز فقط على رأي

بعد قيامها بذلك. وعندما تقفل الشركة التداول الذي يخضع ل ضمانات أو التداول الذي يخضع ل ضمانات مزعومة بموجب هذا البند، لا يمس هذا الإقفال بحق التداول في فتح تداول يخضع ل ضمانات جديدة، شرط أن يُفتح التداول المذكور وفقاً لهذا الإتفاق. ولدى حساب الضمانات أو أموال أخرى مطلوبة لهذا النوع من التداول، يحق للشركة القيام بذلك على أساس أن تكون نظرتها حول حالات النزاع أو التعليمات، صحيحة.

ل. القانون السائد واختيار دائرة الاختصاص

١. يخضع الإتفاق ويُفسّر وفقاً للقانون اللبناني بصفته القانون السائد الحصري والوحيد.

٢. وافق كل من المتداول والشركة بأن تكون محكمة بلدة المتداول الأم حاجته الاختصاص الحصرية، وأن تكون المرجع الوحيد والحصري للنزاعات الخاصة بالإتفاق، وكافة الصفقات بين الشركة والمتداول. مع ذلك، تحتفظ الشركة بحق البدء بالإجراءات في أي محكمة مختصة، ودائرة اختصاص تراها مناسبة، بما في ذلك لا الحصر، دائرة الإختصاص حيث يكون فيها المتداول مواطناً أو مقيماً، ودوائر اختصاص يملك فيها المتداول أصولاً.

٣. يبقى هذا البند ساري المفعول حتى بعد انتهاء مدة الإتفاق.

م. متنوعات

١. في حال أصبح في أي وقت من الأوقات أي حكم من أحكام الإتفاق غير شرعي، أو غير صالح، أو غير قابل للتنفيذ بأي خصوص بموجب قانون أي دائرة اختصاص، لا تنتثر بأي شكل من الأشكال، لا شرعية، أو صلاحية، أو قابلية تنفيذ سائر أحكام الإتفاق بموجب قانون دائرة الإختصاص، ولا قانونية، أو صلاحية، أو قابلية تنفيذ هذا الحكم بموجب قانون أي دائرة اختصاص أخرى.

٢. لا تكون الشركة مسؤولة تجاه المتداول عن أي خسارة، أو تأخير، أو تأجيل لدى تنفيذ التزاماتها بموجب الإتفاق، حيث تنشأ هذه الخسارة، أو هذا التأخير، أو التأجيل، مباشرة أو غير مباشرة، عن ظروف خارجة عن إرادتها المعقولة. يشمل هذا الإكراه لحالات رئيسية

ق. الإنتهاء

١. يحق لأي فريق من الفريقين بإنهاء الإتفاق على الفور، وذلك بتقديم إشعار خطي إلى الفريق الآخر قبل / ١٠ / أيام. ولا تُدفع أي غرامة لدى انتهاء الإتفاق. ولا يؤثر الإنتهاء على أي حقوق والتزامات مستحقة.

٢. يتعهد كل من الشركة والمتداول عند انتهاء الإتفاق، بإتمام كافة العقود التي تكون في سير التطبيق، وتستمر شروط الإتفاق تلزم كل من الفريقين في ما خص هذه الصفقات. ويحق للشركة حسم كافة المبالغ المستحقة لها قبل تحويل أي رصيد دائن على حسابها إلى المتداول، ويحق لها أيضاً بتأجيل هذا التحويل حتى إقفال كافة العقود الجارية بين الشركة والمتداول. بالإضافة إلى ذلك، يحق للشركة الطلب من المتداول دفع أي أعباء نشأت عند تحويل إستثمارات المتداول.

٣. يحق للشركة في أي وقت بعد انتهاء الإتفاق، إقفال أي عقد بينها والمتداول من دون إشعار.

ك. الشكاوى والنزاعات

١. في حال كان لدى المتداول أي شكوى ضد الشركة، عليه أن يقدم إشعاراً خطياً إلى القسم القانوني للشكاوى. وتلزم الشركة بموجبه التحقيق بالشكاوى بسرعة وبالكامل.

٢. لا تُمس أي حقوق أخرى عائدة للشركة بموجب الإتفاق، عندما يكون المتداول والشركة في موضع نزاع حول تداول الضمانات أو حول تداول سيخضع ل ضمانات مزعومة، أو حول أي تعليمات تتعلق بإقفال أي تداول يخضع ل ضمانات من هذا القبيل، أو تداول ضمانات مزعومة، في حال تعتقد الشركة أن هذا الإجراء مرغوب فيه لحصر أقصى حد للمبلغ المتنازع فيه. ولا تكون الشركة مسؤولة عن، أو ملزمة تجاه المتداول بأي تقلبات لاحقة على مستوى تداول الضمانات ذو علاقة. وفي حال أفلتت الشركة تداولاً يخضع ل ضمانات بموجب هذا البند، لا يمس هذا الإجراء بحق الشركة في التعامل مع هذا التداول هذا على أنه أقفل من قبل الشركة، أو أنه لم يتم فتحه أصلاً من قبل المتداول. وتتخذ الشركة الخطوات العقلانية لتبليغ المتداول بأنها اتخذت هذا الإجراء في أقرب وقت ممكن

اتفاق فتح حساب

١١. تعمل بمثابة تنازل عن هذا الحق، أو صلاحية الضمانات.

٧. لا يمكن اعتبار التنازل عن أي انتهاك لشروط من شروط هذا الإتفاق (إلا في حال تم الإتفاق صراحة على ذلك خطياً من قبل الفريق المتنازل) على أنه تنازل عن أي انتهاك مستقبلي لهذا الشرط، أو على أنه يجيز الاستمرار بهذا الانتهاك.

٨. يصادق المتداول على كافة عمليات التداول مع الشركة التي تمت قبل قبول المتداول للإتفاق، ويقبل بأن حقوقه والتزاماته ذات علاقة تخضع لشروط هذا الإتفاق.

٩. من الممكن أن تكون الشركة أو فريق ثالث قد زود المتداول بترجمة لهذا الإتفاق.

مع ذلك، في حال وجود اختلافات، تكون النسخة باللغة الإنكليزية هي الغالبة على أي نسخة أخرى (في حال وجودها).

تاريخ:

توقيع المتداول

الإسم:

التاريخ:

من دون الحصر أي صعوبات تقنية مثل الفشل في الإتصالات السلوكية واللاسلكية، أو الإضطرابات، وعدم توفر الموقع الإلكتروني للشركة، على سبيل المثال، التوقف بسبب الصيانة، أو الحرب المعلنة أو على وشك إعلانها، أو العصيان، أو الإضطرابات المدنية، أو كوارث طبيعية، أو أحكام قانونية، أو إجراءات متخذة من قبل السلطات، أو إضرابات، أو إقفال عام، أو مقاطعة، أو حصار، على الرغم من أن الشركة ليست طرف في الصراع، بما في ذلك حالات يكون فيها جزء من عمل الشركة قد تضرر نتيجة لهذه الأحداث.

٣. بالإضافة إلى ذلك، يحق للشركة، بحسب ما ترتأيه معقولاً، تحديد وجود طرف خاص بالسوق إستثنائي أو طارئ، وتتضمن هذه الظروف، من دون الحصر، تعليق أو إقفال أي سوق، أو التخلي عن، أو فشل أي حال تحدّد على أساسها الشركة أسعارها، أو حدوث أي حركة مفرطة في مستوى أي حدّ تداول و/أو سوق أساسية، أو توقّع الشركة حدوث هذه الحركة، وفي هذه الحالات، قد تزيد الشركة متطلبات ضماناتها، وتفضل أي/ كافة ضمانات المتداول المفتوحة، و/أو تعلق أو تعدّل تطبيق أي أو كافة شروط الإتفاق، بما في ذلك لا الحصر، تغيير، في أحر مرة تمّ التداول، إحدى ضمانات التداول، إلى حد أن الوضع يجعل من المستحيل أو من الغير عملي للشركة الخضوع للشرط المطروح.

٤. لا يمكن للمتداول أن يتنازل عن حقوقه، أو يجير أي من التزاماته بموجب هذا العقد إلى أي شخص، فيما بإمكان الشركة أن تتنازل عن حقوقها أو يجير التزاماتها إلى أي مؤسسة مالية منتظمة.

٥. إن الحقوق والتعويضات في هذا الإتفاق هي متراكمة ولا تقتصر على أي حقوق أو تعويضات منصوص عليها في القانون.

٦. لا يجوز لأي تأجيل أو إمتناع من جانب الشركة في ممارسة أي من حقوقها، أو صلاحيتها، أو ضمان منصوص عليه في القانون، أو بموجب الإتفاق، أو ممارسة معيبة جزئية، أن:

١. تمنع أو تعيق أي ممارسة أخرى لهذا الحق، أو الصلاحية، أو الضمانات.

عقود الخيار

٣. درجة مختلفة من المخاطر

تحمل عمليات عقود الخيار (options) درجة عالية من المخاطر. يجب أن يتعرف شاروا عقود الخيار (options) على نوع عقد الخيار (على سبيل المثال، إطرح (put) أو اشتر (call) عقد (الخيار) المتداول والمخاطر المرتبطة به. عليكم تحديد درجة زيادة قيمة عقود الخيار لكي تصبح وضعيتكم مربحة. أخذين بعين الاعتبار كافة تكاليف الأقساط والعمليات.

بإمكان شاري عقود الخيار (options) أن يوازن أو ينفذ عقود الخيار، أو يسمح لعقد الخيار أن يستحق. ويؤدي تنفيذ عقد الخيار إما إلى بالدفع نقداً، أو في باكتساب الشاري، أو بتسليم الأساس. وفي حال كان عقد الخيار لأجل، يكتسب الشاري وضعية بأجل تخضع لضمانات (راجعوا القسم حول العقود بأجل). وفي حال استحق عقد الخيار من دون قيمة، سوف تتكبدون بذلك خسارة كاملة لاستثماركم الذي يشمل كل من قسط عقد الخيار زائد تكاليف العملية. وفي حال فكرتم بشراء عقود خيار، عليكم أن تكونوا متبهيين بأن حظوظ هذه العقود لكي تصبح مربحة هي بعيدة جداً. وبشكل عام، يستتبع بيع عقد خيار مخاطرة مهمة أكبر من شراء عقود الخيار. وعلى الرغم من تحديد القسط الذي يستلمه البائع، قد يتكبد هذا الأخير خسارة تفوق هذا المبلغ. ويكون البائع مسؤولاً عن ضمان إضافي للحفاظ على الوضعية. في حال حرك السوق بشكل غير ملائم، ويتعرض البائع أيضاً لمخاطر شراء عقد الخيار، ويلزم إما بتسوية عقد الخيار نقداً، أو اكتساب أو تسليم الفائدة الأساسية. وفي حال كان عقد الخيار بأجل، يكون للشاري وضعية بأجل مع الالتزامات الخاصة لضمانات (راجعوا قسم العقود بأجل المذكورة أعلاه). وفي حال كان عقد الخيار "مغطى" من قبل البائع الذي يحمل وضعية مناسبة بالفائدة الأساسية، أو عقداً بأجل، أو أي عقد خيار آخر، قد تخفف المخاطر. وفي حال لم يتم تغطية عقد الخيار، قد تكون مخاطر الخسارة غير محدودة.

وتسمح التبادلات في بعض دوائر الإختصاص بالدفع المؤجل لقسط عقد الخيار، مُعرضة الشاري للالتزام بدفع قيمة الضمانات على ألا تجاوز مبلغ القسط. ولا يزال الشاري عرضة لمخاطر خسارة القسط وتكاليف العمليات. ولدى ممارسة عقد الخيار أو استحقاقه، يكون الشاري مسؤولاً عن أي قسط غير مدفوع في ذلك الوقت.

بيان الإفصاح عن المخاطر

إن هذا البيان المختصر لا يفصح عن كافة المخاطر والجوانب المهمة الأخرى لتداول العملات الأجنبية، وعقود الفروقات، وعقود الـ CFD بأجل، والـ EFP، وعقود الخيار. وعلى ضوء المخاطر، عليكم الإلتزام بأعمال التداول هذه فقط في حال فهتمم طبيعة العقود (والعلاقة التعاقدية) التي ترمونها ومدى تعرضكم للخطر. ولا يلائم التداول بالعملات الأجنبية، والـ CFD، والعقود الأجلة، وحقوق الخيار، العديد من الأعضاء. وعليك التفكير جيداً فيما إذا كان التداول يناسبكم على ضوء خبرتكم، وأهدافكم، والموارد المالية، والظروف الأخرى ذات علاقة.

تداول العملات الأجنبية، الـ CFD، والـ EFP، والعقود بأجل

١. مخاطر مفعول الاستدانة للمضاربة

إن التداول بالعملات الأجنبية، والـ CFD، والعقود بأجل، تحمل درجة عالية من المخاطر. فيكون قيمة الضمان الأساسية صغيرة مقارنة مع قيمة عقود العملات الأجنبية، والـ CFD، أو العقود بأجل. لدرجة أن هذه العمليات يتم دعمها أو تسويتها، إن حركة صغيرة للسوق قد يكون لها مفعولاً نسبياً أكبر على الأموال التي أودعتموها أو التي ستودعونها؛ قد يكون ذلك ضد مصالحتكم كما قد يكون لمصلحتكم. وقد تتحملون خسارة كاملة للضمانات الأساسية، أو لأي أموال إضافية أودعتموها في الشركة للحفاظ على وضعيتكم. وفي حال حرك السوق ضد وضعيتكم، أو في حال ارتفعت مستويات الضمانات، قد تستدعون لدفع أموال إضافية كبيرة في غضون مهلة قصيرة للحفاظ على وضعيتكم. وفي حال فشلتم في التقيد بطلب هذه الأموال الإضافية في غضون المدة المطلوبة، قد يتم تصفية وضعيتكم بخسارة، وتكونون مسؤولين بذلك عن أي عجز يطرأ.

٢. الاستراتيجيات أو التعليمات لتخفيض المخاطر

إن تقديم بعض التعليمات (على سبيل المثال تعليمات "وقف الخسارة"، أو تعليمات) ("stop limit") التي تهدف إلى الحد من خسارة بعض المبالغ، قد لا تكون فعالة لأن ظروف السوق تجعل تنفيذ هذه التعليمات مستحيلاً. إن الاستراتيجيات التي تعتمد على مجموعة من الوضعيات، مثل وضعية "السريد" فوارق السعر والإختيار المزدوج، بذات مخاطر اتخاذ وضعيات "طويلة" أو "قصيرة".

اتفاق فتح حساب

مسؤوليتنا بكل خصوص مشتركة ومتعددة. وبإمكانكم، بناء على طلب أي منا، تسليم، أو دفع، أو تحويل أي من الممتلكات إلى أي واحد منا من دون الإلتزام بالإستعلامات، ومن دون تحمل أي مسؤولية تتعلق أو تنشأ عن أي تحويل من هذا القبيل، أو دفع، أو تسليم، ويرسل لكم من تبقي على قيد الحياة على الفور إشعاراً بواسطة التلغرام، لجانب رئيسكم، في حال وفاة أي واحد منا، ولكن هذا الحدث لا يلغي مسؤوليتكم تجاه ممتلكات المتوفي.

عليكم الإفتراض أنه، في حال شطبنا هذه الفقرة وأكملنا الفقرة التالية، يكون لدينا نية بفتح حساب كحائزون متضامنون أو مشتركون مع حقوق الخلفية، وليس كحائزين على الشيوع؛ وفي حال وفاة أحد منا، تعود ملكية هذا الحساب المشترك إلى المتبقي على قيد الحياة.

وفي حال شطبنا الفقرة السابقة، يكون في نية الموقعين أدناه فتح حساب كحائزين على الشيوع من دون حق الخلفية، وليس كحائزين متضامنين أو مشتركين. لذلك، في حال وفاة أي واحد من الموقعين أدناه، يُحتسب الإنتفاع من الحساب يوم وفاة أحد الطرفين بالنسب المئوية على الشكل التالي:

النسبة المئوية للملكية، إطبغ أو اكتب إسم صاحب الحساب أو حقه

النسبة المئوية للملكية، إطبغ أو اكتب إسم صاحب الحساب أو حقه

(يجب جدولة فقط أسماء مالكي الحساب ونسبهم المئوية، لا تذكروا الورثة أو المستفيدين)

توقيع العميل إسم العميل التاريخ

توقيع العميل إسم العميل التاريخ

حسابات مشتركة - وُقِع أدناه

توقيع المقوض إسم الموقع المقوض الموقع

التاريخ:

(على كل متداول توقيع هذه الصفحة والحصول على عدة نسخات منها)

المخاطر الإضافية المشتركة مع العملة الأجنبية، وأل CFD، والعقود بأجل، وعقود الخيار

٤. بنود وشروط العقود

عليكم أن تسألوا الشركة التي تتداولون معها عن بنود وشروط العقود بأجل، وعقود الخيار التي تتداولونها، والإلتزامات ذات علاقة (على سبيل المثال، الظروف التي بموجبها تصبحون مرغمين على تسليم الفائدة الأساسية للعقود بأجل، وفي كل ما يتعلق بعقود الخيار، وتواريخ الإستحقاق، والقيود المفروضة على وقت التنفيذ).

وفي بعض الحالات، قد تُعدّل خصائص العقود غير المدفوعة (بما في ذلك سعر عقد الخيار) بالتبادل أو في غرفة المقاصّة لعكس التغيرات في الفائدة الأساسية.

توقيع العميل

إسم العميل

التاريخ:

حسابات فردية

توقيع العميل إسم العميل التاريخ

العنوان

تحديد الحساب المشترك

في حال كان هذا الحساب حساباً مشتركاً، يجوز لكل واحد منا إرسال واستلام اتصالات منكم بكل خصوص، كما لو كان كل واحد منا وحده صاحب الحساب، وتكون

يتخذه مجلس إدارة الشركة؛ وتصدق الشركة بموجبه على كافة الإجراءات التي يتخذها الوكيل في ما يتعلق بفتح حسابات إضافية.

وتقرر على أنه يُفوض للشركة إدخال على الحساب أي. وكافة النقود، والشيكات، والأوراق المالية، وممتلكات أخرى مسلمة إلى الشركة من أي شخص، أو مؤسسة، أو شركة، لإدخالها في حساب الشركة؛

وتقرر على أن يفوض الوكيل بموجبه، ويتمتع بصلاحيه سحب أي، وكافة الأموال، والأوراق المالية، وأي ممتلكات أخرى، من وقت إلى آخر، موجودة في الحساب، أو تسليم مباشرة الدفع إلى أي شخص، أو مؤسسة، أو شركة معينة من قبل الوكيل؛ ويختول للشركة بموجبه باتباع أي وكافة التعليمات الموجهة من قبل الوكيل في ما يتعلق بتحويل و/أو تسليم أي من هذه الأموال، والأوراق المالية، أو أي ممتلكات أخرى.

وقد تقرر أنه في نية الشركة منح الوكيل السلطة على أوسع نطاق ممكن في ما يتعلق بالحساب؛ وتوافق الشركة على أن جتنب الوكلاء، أو فروعها، أو الممثلين عنها أي وكافة الإدعاءات، والمسؤوليات، أو التكاليف (بما فيها أتعاب المحامي) التي قد تنشأ عن سبب اتباع الشركة، أو فروعها، أو ممثليها أي توجيهات، وتعليمات، وطلبات موجهة إليها من قبل الوكيل في ما يتعلق بالحساب.

X

الإسم
(توقيع وخاتم الشركة)

حسابات الشراكة (عامه أو محدوده)

١. السلطة. يُمنح شركاء الشراكة المحدودة أو العامه المذكورون في ما بعد والمعروفون بـ _____ ("الشراكة") بموجبه، الصلاحيه والسلطة الكامله للشراكة، للعمل منفردين أو مجتمعين في ما يتعلق بهذا الإتفاق؛ ولصلاحة الحساب، يُمنح المذكورون أنفاً صلاحية شراء، وبيع، والقيام بكل ما يلزم للتصرف

والتعويض

أنا، _____، أؤكد بموجبه أنني إنتخبت حسب الأصول وأتصرف _____ ("الشركة") شرعية الشركة قائمة بموجب قوانين _____ وأؤكد أيضاً بأن القرارات التالية اعتمدت حسب الأصول من قبل مجلس إدارة الشركة وفقاً لشرعة والقوانين الداخلية للشركة، وبالتالي، أؤكد أن هذه القرارات لم تُلغ أو تُعدّل، وهي الآن سارية المفعول.

بما أن لدى الشركة الصلاحيه والسلطة الكامله بموجب ميثاقها، ونظامها الداخلي، وقوانين بلدها الأم للدخول في عقود الشراء، والإستلام، والبيع، والتسليم المباشر للعملة، وإرسال العقود والإستثمارات ذات علاقة.

لذلك، تقرر ما يلي:

تقرر أنه من مصلحة الشركة التداول، وبمعنى آخر التداول مباشرة بالعملات الأجنبية، والتسليم على قاعدة فورية أو بأجل ("العملات الأجنبية")، الأسهم، والـ EFP، والعقود بأجل، وعقود الـ CFD.

وقد تقرر أيضاً، بأنه يُفوض للشركة بموجبه فتح والإحتفاظ بالحسابات/الحساب ("الحساب") مع شركة AIDI ("الشركة") للتداول بالعملات الأجنبية؛ والأوراق المالية، والأسهم، والعقود بأجل، وعقود الـ EFP والـ CFD؛ ويفوض للشركة أيضاً تنفيذ إتفاق العملات الأجنبية للعميل، وبيان الإفصاح عن المخاطر، وأي مستند آخر يتعلق بفتح أو الإحتفاظ بحساب/حسابات الشركة مع شركة AIDI _____ ("الوكيل") يُطلب منه بموجبه تنفيذ هذه المستندات من قبل، ونيابة عن الشركة، وتسليم هذه المستندات إلى الشركة؛ وتصدق هذه الأخيرة بموجبه على أي إجراء يتخذه الوكيل في ما يتعلق بالحساب.

وتقرر أنه يُفوض الوكيل بفتح حسابات إضافية مع شركة AIDI، وتنفيذ كافة الإتفاقات والوثائق الضرورية لفتح هذه الحسابات الإضافية من قبل، أو نيابة عن الشركة، من دون الحاجة إلى قرار إضافي

اتفاق فتح حساب

أي حساب آخر قد تملكونه (إما على انفراد أو مع أشخاص آخرين): وأيضاً، تكونون مسؤولين تجاه الشركة عن أي خسارة وتكاليف تتكبونها. قد تكون عمليات الشراء والبيع عامة أو خاصة، وبالإمكان إجراؤها من دون أي إشعار أو إعلان بالطريقة التي ترتأبها الشركة مناسبة. ولدى أي عملية بيع أو شراء، بإمكان الشركة شراء أو بيع الممتلكات والعملات الأجنبية متخثرة من أي حق استرداد. وفي حال ظهور إهمال، أو في حال مارست الشركة حقها في تصفية أي من أعمال التداول، بإمكان الشركة، على سبيل المثال لا الحصر، تعويض المبالغ التي تدينون لها مقابل أي مبلغ تدين لكم (إن كان أو لم يكن مستحقاً). وتبقون مسؤولين عن أي عجز؛ وكذلك، قد تقوم الشركة بأي إجراء كما ترتأبه مستحسناً لحماية ذاتها من تحمل أي مسؤولية بموجب أي قوانين حاضرة أو مستقبلية أو بخلاف ذلك، تكون الشركة مسؤولة عن حق أي شريك موقع أدناه قد توفي، ويبقى كل شريك باق على قيد الحياة مسؤولاً. تجاه الشركة، كما هو منصوص عليه في الفقرة ١٦ من هذا الإتفاق، عن أي رصيد مدين، أو خسارة في الحساب المذكور، نتيجة إتمام العمليات التي بدأت قبل حصول شركة الإستثمار المحدود على هذا الإشعار الخطي الذي يتضمن وفاة الشريك، أو التي نشأت عن تصفية حساب، أو تعديل فائدة الأفرقاء على التوالي.

حسابات الشراكة - وقع أدناه

في حال كان هذا الحساب حساب شراكة محدود، يجب أن يوقع الشريك المدير أو العام.

من قبل _____ التاريخ _____
التوقيع المصدق

إسم الموقع المقتوض _____
العنوان _____

للإستعمال الرسمي فقط

شركة AIDI (لدى التنازل)

عن شركة AIDI

خاتم الشركة _____
التاريخ: _____

بالحساب وفقاً لشروط وبنود الشركة، وبإمكان الشركة أن تفترض قطعاً بأن كافة الإجراءات المتخذة بناء على تعليمات أي واحد من الشركاء المذكورين في ما بعد، قد تم اتخاذها بطريقة ملائمة أو قد تم تقديمها عملاً بالسلطة الممنوحة لهم من قبل كافة الشركاء في الشراكة، وتقتوض الشركة باتباع تعليمات الشركاء العاميين المذكورين في ما بعد، في كل ما يتعلق بالحسابات المذكورة، وتنفيذ المدفوعات باسم شراكة أي من الشركاء العاميين المذكورين في ما بعد، وفي حال قبول شركاء جدد في الشراكة، يجعل الموقعون أدناه هؤلاء الشركاء الجدد يتقيدون بهذا التفويض ويعتمدونه.

أسماء الشركاء العاميين

٢. توضيحات الشراكة. يوضح كل من الشركاء بأن الشراكة قد نُظمت حسب الأصول وهي في وضعية جيدة بموجب قوانين دائرة الإختصاص التي تأسست بموجبها مع كامل السلطة وصلاحيات الدخول في هذا الإتفاق، والإلتزام في أعمال التداول في عقود من النوع المبين بموجبه، ولا تمنعه أي من أحكام الإتفاق، أو العقد، أو خلاف ذلك، القيام بكل ما ذكر. وفي حال كان حساب هذه الشراكة حساب شراكة محدود، يوافق العميل على إرسال نسخة مصدقة عن شهادة الشراكة المحدودة مع الشركة، وفي حال كان الشريك العام شركة، يوافق العميل على تقديم أحدث بيان مالي خاص بالشريك العام إلى شركة AIDI.

٣. وفاة الشريك. في حال وفاة أي شريك مذكور بموجبه، يقدم كل من بقي على قيد الحياة على الفور إلى الشركة إشعاراً خطياً، وبإمكان الشركة قبل أو بعد الحصول على هذا الإشعار، إقفال حساب الشراكة، وبالتالي، بإمكانها كما ترتأبه مناسباً، وفي أي وقت لاحق، ومن دون إشعار: (أ) بيع أي أو كافة الممتلكات والعملات الأجنبية، والأسهم، وعقود الـ CFD الموجودة في الحساب أو في أي من حسابكم/حساباتكم مع أي من فروعها (إن كان هذا الحساب/الحسابات مودعة منفردة أو مجتمعة مع الآخرين). (ب) شراء أي أو كافة الممتلكات والأوراق المالية التي قد تكون قصيرة الأجل في هذا الحساب/الحسابات، (ت) إلغاء كافة العمليات المستحقة، و(ث) مقابلة أي عملية دين في حساب مع

عن العميل/إستعمال المتداول وملاحظات

٥. سوف تحصلون على بريد إلكتروني عبر رمز الدخول في برنامج "التداول المباشر"، وكلمة السر، ورقم الحساب في غضون ٢٤ ساعة. ويمكنكم بعد ذلك البدء بالتداول بحسابكم.

٦. رجاء لا تترددوا في الإتصال بشركة AIDI للمساعدة في أي وقت:

رجاء تذكروا أن ترفقوا ما يلي، ووضع علامة في الخانة:

نسخة عن الهوية (أفراد)

نسخة عن جواز السفر

بطاقة هوية/رخصة قيادة

نسخة عن فاتورة الكهرباء

نسخة عن شهادة التأسيس (شركات)

رخصة عمل

نسخة عن أحدث كشف حساب (شركات)

نسخة على الأقل عن أحدث ثلاثة بيانات مالية.

توقيع الزبون

التاريخ

إطبوع الإسم

رقم الهاتف

عنوان البريد الإلكتروني لكافة الإتصالات

عنوان البريد الإلكتروني (في حال وجوده)

تعليمات حول فتح حساب

١. الأفراد: إملأوا الفراغ في الصفحات التي ضمتّ نسخات عن مستندات ثبوتية. (نسخة عن جواز السفر، و/أو صورة عن الهوية، وفاتورة لتأكيد عنوان السكن).

٢. الشركات والشراكة: إملأوا الفراغ في الصفحات التي ضمتّ مواد تأسيسية، وقرار تداول موقع، ونسخات عن نموذجي هوية لأصحاب المنفعة النهائيين.

٣. متولوا حسابكم عن طريق التحويل المصرفي. وسوف تحصلون على المعلومات بواسطة البريد الإلكتروني مع تعليمات مفصلة عن التحويل ما أن يتم فتح الحساب. وبإمكان الشركة قبول الأموال بالدولار الأميركي. مع ذلك، لا تقبل الشركة أي فريق ثالث مشارك في الدفع، أو الإيداعات، أو السحوبات، أو التحويلات عبر فريق ثالث أثناء عملية التداول مع شركة AIDI. رجاء الإتصال بشركة AIDI في حال أردتم أن تزودوا بمعلومات حول تمويل إضافي للحساب أو البدائل.

٤. بلغوا AIDI بواسطة البريد الإلكتروني عن المبلغ الذي أرسلتموه، وتاريخ الإستحقاق.

اتفاق فتح حساب

وكالة

بيع وشراء عملات، وبيع معدنية ثمينة، وأسهم، وسندات

الإسم

أنا/نحن الموقَّع (ون) أدناه/أفوض (نفوض) وأعيِّن (نعين)

الإسم

العنوان

من قبل وكيلنا/نا والمحامي، وأوافق على تعويضك/كم، وتحمل الخسائر والمسؤولية، أو أي ضرر لأسباب عائدة لذلك.

إن هذه الوكالة، والتفويض، والتعويض لا تُخذ أو تُقيد حقوقك التي قد تحصل عليها بموجب أي اتفاق آخر أو اتفاقات بين شركتك وشركتي/نا، وتتحمل وتستمر لمصلحة شركتك، وخلفها، والمتنازل لهم.

إن هذه الوكالة والتفويض تستمر سارية المفعول، ويتم تعويضك أنت، وخلفك، والمتنازل لهم بموجبه، حتى حصولك/كم على إشعار خطي بالإبطال. موقع مني/منا في حال إنتهاء الوكالة بوفاتي/نا، أو العجز العقلي (المحدد قانوناً) حتى حصولك عليه.

إنها وكالة شراء، وبيع أسهم، وعملات، ومعادن ثمينة، وبيع، وملحقاتها. إن أي إشعار لإبطال، أو انتهاء لا يؤثر بأي شكل على فعالية هذه الوكالة والتعويض في ما يتعلق بأي عملية تداول قد أجريتها أنا أو وكيلنا المحامي قبل حصولكم على الإشعار الفعلي لهذا الإبطال أو الإنتهاء.

ويتم قراءة هذه الوكالة معاً، وهي تشكل جزءاً من الإتفاق المذكور أنفاً وأي اتفاقات أخرى موقعة مني/منا.

وكيلنا/نا المحامي، كامل الصلاحية والسلطة للعمل باسمي/إسمنا، نيابة عني/عنا، لبيع، وشراء (بما في ذلك المبيعات بأجل قصير)، والتداول بالأسهم، وعقود الخيار، والمعادن الثمينة، والسلع، والعقود بأجل، وحقوق خيار السلع الأساسية، والعقود لأجل على العملات الأجنبية، وأي سلع أخرى تصبح أسهماً، وتداول بالعملات، والعقود لأجل، وأي عقد بأجل أو عقد خيار تداولها خاضع لضمانات، أو بخلاف ذلك لحسابي/حسابنا معكم إما تكون محددة، أو منشأة في الوقت الحاضر، أو منشأة في ما بعد.

ويُفوض وكيلنا/نا المحامي بموجبه بإعطاء تعليماته/ها بواسطة الهاتف أو بوسائل الإتصال إن أُرُفقت أو لم تُرفق بتأكيد خطي أو عبر الفاكس.

بالإضافة إلى ذلك، أؤكد/نؤكد لك بأن كافة شروط أعمال التداول المذكورة أعلاه في الإتفاق الموقع بيننا، تُطبَّق في ما يتعلق بكافة العمليات المنفذة من قبل وكيلنا/نا المحامي.

ويجيز لكم باتباع تعليمات وكيلنا/نا المحامي في كل ما يتعلق بشراء أو بيع لحسابي باستثناء ما هو مبين في الفقرة التالية المذكورة بموجبه، ولا يُفوض الوكيل المذكور المحامي بسحب الأموال، أو الأوراق المالية، أو ممتلكات أخرى باسمي/منا أو بخلاف ذلك، وأصتدق وأؤكد أن كافة العمليات/التداولات الجارية لحسابي



عنوان الحساب	
التوقيع المفوض	
الإسم	
التاريخ	التوقيع
الإسم	
التاريخ	التوقيع

قبول الوكيل المفوض

سادتي: أفيد بموجبه أنني استلمت نسخة عن الوكالة المذكورة وأقبل تعييني كوكيل العميل.

إسم الوكيل المفوض	
العنوان	
التاريخ	التوقيع

اتفاق فتح حساب

معلومات شخصية

التاريخ:	رقم الحساب:	الفرع:
----------	-------------	--------

الإسم: (أ)	ص.ب.:
عنوان المنزل:	البريد الإلكتروني:
أرقام الهاتف خلوي:	منزل:
عمل:	
(ب) الجنسية:	

(أ) معلومات خاصة:
<input type="checkbox"/> حساب نقدي - <input type="checkbox"/> خول لأمر العميل وتسلم إليه <input type="checkbox"/> خول لأمر العميل وتودع <input type="checkbox"/> خول لأمر الشركة وتودع <input type="checkbox"/> كشف حساب مجاني - يرسل إلى العميل <input type="checkbox"/> يودع في الحساب <input type="checkbox"/> (ب) تسليم السندات (ج) إشعار تأكيد بواسطة البريد

معلومات عن مستخدم العميل	الإسم:	مجال العمل:
	العنوان:	نوع عمل العميل:

(أ) هل يشغل العميل منصب إداري أو هو مدير شركة يتم تداول أسهمها في سوق مالية أو في التداول عبر شبكات الإتصال؟ نعم () لا ()
(ب) هل هو يشغل أو يعمل ضمن مجموعة في مركز قيادي في هذه الشركة؟ نعم () لا ()

معلومات عن الزوج(ة)	الإسم:
	المهنة:
	المستخدم:
	مجال العمل:

مدة معرفتكم للعميل؟ من الإعلانات <input type="checkbox"/>	بواسطة التلفون <input type="checkbox"/>
الإتصال الشخصي <input type="checkbox"/>	لديه حساب <input type="checkbox"/>
قابلت العميل شخصياً نعم () لا ()	
تعرف من قبل:	



معلومات شخصية

التاريخ:	رقم الحساب:	الفرع:
----------	-------------	--------

هل لدى A.E. أي مصلحة مباشرة أو غير مباشرة في الحساب ما عدا العمولات؟ نعم () لا ()

نوع الحساب

نقدي ضمانات قصيرة الأجل بالأمانة مستندات مقابل الدفع ضمانات طويلة الأجل سندات أميركية

٩ (أ) هل لدى أي شخص آخر غير الشخص المذكور في الفقرة (أ) أي حق أو أي فائدة مالية على الحساب؟ نعم () لا ()

(ب) هل العميل شركة، اتحاد شركات، شراكة نعم () لا ()

(ج) هل هذا حساب تقديري أو حساب موجه نعم () لا ()

١٠ تقييم

(١) عمر العميل:

(٢) القيمة الصافية للعميل ٢٠ ألف دولار ٤٠ ألف دولار ١٠٠ ألف دولار ٢٠٠ ألف دولار تتجاوز ٢٠٠ ألف دولار

١١ (أ) الأرباح / السنة:

(ب) معرفتكم بالاستثمارات جيد جداً حسن جيد لا معرفة

(ج) هدف العميل:

تعاونيات % المردود % نمو طويل الأجل % تداول قصير الأجل % مضاربة %

١٢ المصرف المتعامل معه: الاسم:

الفرع:

المرجع:

١٣ تعليق الوسيط:

تاريخ الموافقة:

قبول الشريك أو المدير:

التسهيلات بالدولار الأميركي:

الوسيط:

موافقة مدير الفرع: